جامعـــة 08 ماي 1945

كلـــــية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية

سياسيات الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات أمنية

إعداد الطالبتان:

- رتيبة زيايتة
- نوال قارة

لجنة المناقشة:

خليل بوصنوبرة	جامعة قالمة	رئيس
سلوى بن جديد	جامعة عنابة	مشرف ومقرر
مسعود بوصنوبرة	جامعة قالمة	مناقش

السنة الجامعية

2013-2012

قول مأثور

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسانٌ كتابا
في يومه إلا قال في غده :لو غُير هذا
لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن،
ولو قُدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا
لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو
دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

عماد الدين الأصفهاني(1125 -1201)

شكر وعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة: سلوى بن جديد على ما بذلته من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمته من نصائح وتوجيهات علمية كانت لنا عونا في إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل الذين شجعونا وساعدونا من قريب أو بعيد

وفي الأخير نود أن نسجل شكرنا لكل الأساتذة والباحثين الذين استفدنا من علمهم واقتبسنا من أعمالهم في إخراج هذا البحث بصورته النهائية.

الفصل الأول: محددات الصحراء الكبرى

تعتبر منطقة الصحراء الكبرى ذات أهمية في القارة الإفريقية، فقد كانت مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي وحيوية سكانها ونشاطاتها المتنوعة محور الربط بين الشمال والجنوب، وبهذا سيكون لمنطقة الصحراء الكبرى العديد من العناصر المحددة لها خاصة منها الطبيعية والبشرية المتمثلة في كل من التضاريس، الأنهار والسكان. أما المقومات الاقتصادية والتي تبرز فيها زراعتها وصناعتها وأهم صادراتها والى ما إذا كانت تستطيع تغطية احتياجات أفرادها ومجتمعاتها أم لا وأيضا هناك المحددات الاجتماعية والثقافية فبالإضافة إلى هذه المحددات هناك أيضا المحددات السياسية التي هي بمثابة قوة دفع لهذه المنطقة.

المبحث الأول: المحددات الطبيعية والبشرية

يتطرق هذا الجزء إلى العناصر الطبيعية لدول منطقة الصحراء الكبرى من موقع جغرافي الحدود، التضاريس، الأنهار الموجودة، المناخ، وكمية التساقط، أما الجانب البشري الذي سنتحدث فيه على السكان أصلهم، اللغة، الديانة، التركيبة العرقية.

المطلب الأول: التضاريس و المناخ

يمكن الحديث في هذا المطلب عن الموقع والتضاريس من سلاسل جبلية، أهم القمم الموجودة في دول منطقة الصحراء الكبرى ومصادر المياه من أنهار وبحيرات إن وجدت أو سدود ومعدل تساقط الأمطار، المناخ السائد والنباتات الموجودة في دول تلك المنطقة.

*الموقع: الصحراء الكبرى هي أكبر صحاري العالم إذ تغطي مساحة شاسعة من شمال القارة الإفريقية تمتد من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر في الشرق، يناهز طولها 5150 كم^2، كما تمتد من سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى حوض نهر النيجر في جنوب، عرضها يصل إلى 1610 كم^2، وتقدر هذه المساحة الشاسعة بنحو 906500 كم^2[1]. أو ما يقارب مساحة إفريقيا، وتنتشر هذه الصحراء في عدة دول إفريقية وهي : الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، تشاد، مالي السودان، النيجر، مصر، وأكثر الدول حظا من رمال الصحراء الكبرى هي الجزائر بنسبة ¼ من مساحة الجزائر[2].

---

1 يحيى نبهان، الأقاليم المناخية ، عمان ، دار جليس الزمان ، 2009، ص 59.

2 محمد عبد الغني سعودي، إفريقية: شخصية القارة في شخصية الأقاليم، القاهرة،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، 2008، ص 186.

دول الصحراء الكبرى:

1-الجزائر: تقع الجزائر شمال إفريقيا وتعتبر من أكبر الدول فيها تقدر مساحة الجزائر بـــ:238174 كم².

ويمكن أن نعرض البنية التضاريسية والتي تقسم إلى سهول ساحلية وأخرى داخلية، ومن أهم السهول الساحلية : سهول تلمسان، سيدي بلعباس، سطيف ومعسكر[3].

أما الأودية والأنهار التي تتوفر عليها الجزائر فهي تقسم حسب مصباتها وتوازن مجاريها إلى أودية تصب في البحر المتوسط وهي التافنة والحمام، مينا، الشلف وتتميز بوفرة المياه، وهناك الأودية التي تصب في الشطوط وهما وادي الغيس ووادي القصيب، أما الجبال فتوجد سلسلتين ممتدتان من الشرق الى الغرب وهما سلسلة الأطلسي التلي تتميز قممها بالحدة أعلاها لالة خديجة بجبال جرجرة، وسلسلة الأطلس الصحراوي وتشكل هذه السلسلة حاجزا مضاعف لإيقاف تأثيرات الصحراء الكبرى.

المناخ :تتميز الجزائر بمناخ حار صيفا ومعتدل إلى بارد شتاءا. أما الأقاليم المناخية الموجودة في الجزائر هي:

أ-مناخ البحر المتوسط: يغطي القسم الشمالي(معتدل رطب، وتقل كمية التساقط كلما اتجهنا جنوبا).

ب- مناخ صحراوي: منطقة شبه جافة وتغطي مساحة شاسعة(ارتفاع درجة الحرارة وندرة الأمطار).

التساقط : تتساقط الأمطار حوالي 100 يوم في السنة كحد أقصى حيث تتناقص كلما اتجهنا جنوبا[4].

الغطاء النباتي: تتميز بنمو الغابات الكثيفة في اقليم البحر المتوسط خاصة المرتفعات منها: السنديات الفلين، الخروب، كما تنمو نبات الحلفاء في الهضاب والنباتات الشوكية في الصحراء[5].

2- تونس: تقع في أقصى شمال إفريقيا، تطل على البحر المتوسط وتعد من أصغر الأقطار.

البنية التضاريسية: وسط تونس عبارة عن تلال تجمع بين الهضاب والسهول، تتميز بخصوبتها وسهول ساحلية التي تمتد بامتداد السواحل البحرية المطلة على البحر المتوسط وتتسع في الوسط. أما المناطق

---

1 لكوفسكي وآخرون، الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، ترجمة محمد هشام مزيان، موسكو، دار التقدم 1984، ص 106.

2 نور الدين حاروش، (إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر)، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 7، جوان 2012، ص 61 -63.

3 لكوفسكي وآخرون، المرجع السابق، ص 107.

انظرا لملحق رقم (1) حول الفضاءات التي تنتمي إليها دول الصحراء الكبرى

الجنوبية هي امتداد للصحراء الجزائرية، أما الجبال فتوجد أطلس التل والأطلس الصحراوي، أعلى قمة الشحاتي.
الأودية والأنهار : وادي مليان، وادي علاق، مجردة[6].

المناخ : يسود تونس إقليم البحر المتوسط ويتميز بأنه حار جاف صيفا، دافئ ماطر شتاء، أما في المناطق الجبلية فمعتدل الحرارة وباردة شتاءا في المناطق الوسطى الجنوبية.
الغطاء النباتي :توجد النباتات الصحراوية ومنها الحلفاء، أما المناطق الجبلية والساحلية فتنمو غابات السنديان، البلوط والزيتون، أما الواحات فتكثر فيها أشجار النخيل.[7]

3- دول حوض النيل:
أ- مصر : تقع مصر شمال القارة الإفريقية.
البنية التضاريسية : يمكن تقسيم تضاريس مصر إلى أربعة :
*وادي النيل والدلتا.
* الصحراء الغربية.
* الصحراء الشرقية.
* شبه جزيرة سيناء.
تتمتع مصر بفوائد حية لإطلالها على سواحل البحر في نهر الدلتا.
المناخ : تقسم مصر الى عدة أقاليم مناخية:تقع مصر في الإقليم المداري الجاف عدا الأطراف الشمالية التي تدخل في المنطقة المعتدلة الدافئة. أما إقليم البحر المتوسط يتميز بالحرارة والجفاف[8].
الأودية والأنهار: وادي العلاقي، وادي طرقة، وادي جوف، نهر النيل بروافده وتتوفر على بحيرات منها: قارون، ناصر، الريان. أما أهم الجبال فهي الشايب، أبو دياب، حمادة[9].
التساقط : من مصادر المياه التقليدية في مص ر مياه الأمطار التي تتركز في المناطق الساحلية وفي الأطراف الشمالية والغربية وسيناء، ويتراوح معدل هطول الأمطار في هذه المناطق خاصة بين 100

---

1 هشام الختياني، الجغرافيا الطبيعية، 2012/04/11، http://www.aft.nat.tn/ar/tunisie
2 كريم الصاقي،جغرافيةتونس2011/08/01
http://www.arab.sh2elh.com/show.html
3 لكوفسكي وآخرون، المرجع السابق، ص 108.
4 صفوح خير، جغرافية مصر،06 جوان 2012.
http://www.marfa.org/intex.php.

و 200 ملم في السنة، وتقدر بعض الدراسات أن كميات مياه الأمطار التي تهطل على السواحل المصرية سنويا بنحو 1.2 مليار م^3. كما أن إيراد نهر النيل من المياه ليس ثابتا بل يختلف من سنة إلى أخرى وفقا لمعدلات تساقط الأمطار[10].

ب- ليبيا: تقع ليبيا وسط ساحل إفريقيا الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، أما امتداد التضاريس فهي تمتد من الشمال الى الجنوب بحوالي 130 كم. ويواصل السهل امتداده في تونس ويسمى سهل الجيفارة. والأودية التي تتوفر عليها ليبيا، وادي المجنيين، وادي الرملة، وادي درنة.

المناخ : تعتبر ليبيا دولة صحراوية تخضع في مشملها للمناخ الصحراوي الحار الجاف الذي يسود معظم القسم الشمالي من قارة إفريقيا، ونظرا لطبيعة السطح المفتوحة وقلة انتشار السلاسل، المرتفعات .فإن كتل الهواء المتباينة تستطيع التداخل بسهولة وتؤدي إلى ظروف طقس متنوعة. والقسم الأكبر من البلاد يدخل في نطاق المناخ الحار، فالشريط الساحلي والمناطق الجبلية هي فقط التي تتمتع بمناخ معتدل، أما عن النباتات التي تنمو في ليبيا فهي الحشائش التي تتباين في كثافتها أو تتنوع في فصائلها وأشهر أنواع هذه الحشائش ما يسمى القنذول، الشيح، الحلفاء. بالإضافة إلى أشجار السرو والتي تتشكل من غابات في مدينة البيضاء[11].

ج- السودان: هي قطر سهلي السطح مظهره متجانس إلى حد كبير وهناك ظاهرة بارزة هي السهل السوداني، عبارة عن كتل و ألسنة من المرتفعات وفي جنوبه تقع هضبة زاندي، وتنتشر كثيرا التلال الصحراوية وأهم الجبال هي جبل مرة، رشاد، تالودي، أما الأودية الموجودة هي: هور أشاو.أما الأنهار نهر :النيل الأزرق، عطيرة، أسوار، وتتوفر أيضا على بحيرة النوا، بحر الغزال بحر الجبل.
المناخ: إن المناخ السودان هو مداري رطب في الجنوب إلى صحراوي جاف في الشمال، وهي قطر شديد الحرارة[12].

التساقط : إن كمية التساقط تتغير من الجنوب إلى الشمال وتتراوح معدلات تساقط الأمطار السنوية في مناطق الجنوب شبه المدارية بين 800 و 1400 ملم، وتعتبر منطقة الأقاليم الشمالية أفقر أنحاء البلاد

---

[10] زياد خليل الحجار، الأمن المائي والأمن الغذائي العربي، المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لبنان، دار النهضة العربية، 2009، ص 63.

[11] جودة حسين جودة، جغرافيا إفريقيا الإقليمية، ط 9،الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر، 1997، ص ص 299، 300.

3 جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص ص 169، 176.

من ناحية الأمطار. إذ تقل عن 100 ملم، إذ تبلغ كمية الأمطار السنوية 103 مليار متر مكعب.أما إقليم دارفور فيعد من أغنى أقاليم السودان بالموارد الطبيعية إذ أنها تمتاز بأمطار غزيرة في أقصى جنوب دارفور[13].

د- المغرب : تقع المغرب في الجزء الشمالي من قارة إفريقيا، وتشمل تضاريسها على سلاسل من المرتفعات تعرف باسم جبال الأطلس وهي جبال التوائية، وتوجد بها هضبة مزيتا، وسلاسل الأطلس العليا التي توجد في القسم الجنوبي وهي أكثر السلاسل شموخا وروعة. يعتبر جبل توبكال أعلى جبال مراكش ثم ايفيل.

الأنهار والأودية: يعتبر نهر أم الربيع أطول أنهار المغرب وهو ينبع من جبل إيفيل ويجري نحو الغرب ليصب في المحيط الأطلسي، أما الأودية فهي : وادي سوس، ونهر تانسيفت ومياهه وفيرة من الشتاء[14].

الغطاء النباتي: يتوفر في المغرب بسبب موقعه الجغرافي وتضاريسه المختلفة والمعقدة وتتوفر ظروفه المناخية على غطاء نباتي إذ يمكن تصنيفه إلى البحر المتوسط. كما تتوفر على الغابات الرطبة. أما التكوينات النباتية الصحراوية المكونة من سهوب النباتات التي تتحمل الجفاف والملوحة ويتكون من الأحراش المتنوعة بالإضافة إلى العرعار والزيتون والبلوط الأخضر، الفلين والصنوبر[15].
مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا:

و- موريتانيا: تقع موريتانيا في غرب إفريقيا على شاطئ المحيط الأطلسي إذ تبلغ مساحتها 102522 هكتار، تتكون تضاريسها من هضاب و سهول، تمتد على مساحات شاسعة، كما توجد بعض القمم الصخرية يسميها السكان المحليين "الكلابة" أما الأحواض التي توجد بها حوض " أركين". ومناخ موريتانيا يتميز بندرة الأمطار وارتفاع درجة الحرارة، مناخها عموما صحراوي حار و جاف في معظم شهور السنة وكمية منخفضة جدا.

---

1 يوسف خميس أبو فارس، (أثر الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي)، مجلة التنوير، العدد 13، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا 2010/09/09، ص 5.

2 جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص ص 249، 253.

3 كريم الصافي، المرجع السابق.

ه- النيجر: تقع النيجر بغرب إفريقيا في المنطقة الفاصلة بين الصحراء الكبرى و المنطقة الواقعة جنوبها، وتبلغ مساحة النيجر 1.267.000 كم^2. أما عن الأودية و الأنهار فيوجد نهر النيجر و يعد أكثر النقاط الجغرافية انخفاضا، حيث يبلغ ارتفاعه 200 م فوق سطح البحر، في حين تعد قمة جبل "إيدوكال نيتغريس" بسلسلة جبال إيار ماسيف أعلى نقطة جغرافية في البلاد. أما عن مناخ النيجر فهو مداري جاف شديد الحرارة عند أقصى جنوبها، حيث المناخ الاستوائي على حدود نهر النيجر. تغطي الصحراء و الكثبان الرملية أغلب أراضي النيجر في حين الجزء الجنوبي تغطيه غابات السافانا.

ل- مالي: و هي دولة غير ساحلية تقع في غرب إفريقيا تقدر مساحتها بـــ 1.240.000 كم^2 تغطي الصحراء الكبرى نصف الشمالي منها، تقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية، الصحاري القاحلة في الشمال، و السهول الشبه صحراوية في الوسط، و أراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، و تتوفر مالي على نهرين رئيسين هما: نهر السنغال و نهر النيجر. أما كمية التساقط فهي قليلة جدا.

ن- تشاد: هي بلد يقع في وسط إفريقيا، ومن دول الصحراء الكبرى، يخترق تشاد نهران موسميان هما: "لوغون، شاري" ويصبان في بحيرة تشاد. تتكون تشاد من أراضي صحراوية جافة و هضاب صخرية إضافة إلى سلسلة جبال "تبستي" في شمال غرب تشاد، بها أعلى قمة في البلاد هي قمة "أمي كوسي" و تنتشر بها الحشائش الصحراوية.[16]

16جمال حمدان، دراسة في الجغرافيا السياسية، جوان 2009.
. http://arabglogs.com/geography/categories
انظر الملحق رقم (2) حول الموارد المائية

الخريطة رقم(1) خريطة دول الصحراء الكبرى.

خريطة توضح دول الصحراء الكبرى

المصدر: http://www.modars1.com/t3668-topic

المطلب الثاني:السكان: العدد و الكثافة و الانتماءات العرقية.

يتطرق هذا الجزء إلى المحددات الاجتماعية لسكان منطقة الصحراء الكبرى من حيث عدد السكان، وما هي التركيبة العرقية لهذه الدول واللغة الأساسية التي يعتمدها الأفراد للتواصل والحوار في ما بينهم.

1-**دول المغرب العربي** (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا). يضم المغرب العربي أكثر من 84 مليون نسمة ويتوزعون على خمسة بلدان تختلف من حيث الكثافة السكانية والتمركز البشري تبرز أهمية هذه الطاقة البشرية من خلال تفعيلها ذلك من أجل القيام بدورها على مستوى المنطقة[17].

---

1 ابتسام بدري، أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،. www.politics.ar.com/ar/index.php/permakink. 28 /04/2011

وأغلب سكان المغرب العربي إضافة إلى مصر من بنية واحدة عرب وأفارقه، وتعتبر هذه الدول من حيث القوام السلالي هم أكثر الناس تجانسا في الإقليم. وكانت قبائل البربر تسود في أراضي هذه الأقاليم قبل انتقال العرب إليه، أما الآن فلا يوجد إلا بعض الجماعات من القبائليين في بلدان المغرب والمغاربة والطوارق في الصحراء الكبرى تحافظ عامة على لغة الأجداد أو تقاليدهم واللغة الأساسية في شبه الإقليم هي العربية على الرغم من أن لهجاتها تختلف اختلافا شديدا بين الشرق والغرب حيث ¼ سكان موريتانيا و3/1 سكان السودان فقط من مناطقها الجنوبية ينتسبون إلى الشعوب الزنجية، بالإضافة إلى عملية تشكيل الأمم من جزائرية، مصرية، تونسية ليبية[18]. إضافة إلى هذه هناك تأليف كتل واحدة ومتماسكة وذات تجانس كما هو الحال في إقليم مصر أي وادي النيل والدلتا ومن ثم يخلق لديهم الترابط القومي[19].

ويمكن القول بأن سكان الجزائر هم من العرب والقبائليين وتقدر النسبة ب: 99 بالمائة. كما أن الازدياد الطبيعي للسكان مرتفع جدا إذ يزيد عن 3.2% سنويا، وتتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز في تتمتع بالوحدة اللغوية، وحدة الدين، وحدة الثقافة، هذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد كونها تتبع مرجعية واحدة.[20]

مصر: إن نسبة الازدياد الطبيعي يتعدى 2.5 بالمئة. فهي تمتلك قوة بشرية هائلة وتضاعف عدد سكانها، فهم يتمركزون في المدن الكبرى إذ تتركز نسبة 95 بالمئة من السكان في دلتا النيل[21].

السودان : يوجد في السودان خط تقسيم شعوبي ثقافي واضح إذ يسود فيها خليط من السلالات الزنجية عربية في ثقافتها ومسلمة في ديانتها والشعوب التي تقطن جنوب السودان أكثر تعقيدا ويتوزعون في ثلاث مجموعات كبيرة وهم التليون: سكان أعالي النيل، الحاميون التليون هم سكن الجنوب الأقصى ثم القبائل السودانية سكان غرب النيل ويمثل المجموعة الأولى "الدنكا" و "الشيلوك"

---

1 لكوفيسكي و آخرون، المرجع السابق، ص 104.

2 عبد القادر رزيق المخادمي،النزاعات في القارة الإفريقية، انكسار دائم أم انحسار مؤقت، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ،2005، ص49.

20 سمية قادري، (سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 6.

4 لكوفيسكي و آخرون، المرجع السابق، ص 109.

و"النوير" وقبائل أخرى. إذ يكثر السكان في مناطق الزراعة الحديثة في كل من جزيرة وكسلا ودارفور وكردفان[22].

وتوجد قبائل البقارة وهي من أقوى القبائل العربية في السودان وتنتشر في إقليم دارفور وكردفان. والكثرة الغالبة من قبائل البقارة استقرت في غرب السودان وقد أتت بعض تلك القبائل من أقاليم نهر النيل ومصر والقليل منها جاءت من أقصى شمال غرب إفريقيا، هاجروا إلى ليبيا وتونس ثم نزلوا إلى السودان واختلطوا بالقبائل العربية هناك. إذ تمثل السودان كنزا لغويا خاصة إقليم دارفور إذ توجد بها 14 لغة أهمها : الغور، الزغاوة، الفلاتة والعشرات من اللهجات[23].

مالي والنيجر : تعود خاصية القوام العرقي السلالي للسكان إلى الحدود بين مناطق سكن الشعوب الأوروبية، الأسيوية، في إفريقيا الشمالية (طوارق مالي، النيجر) بعدها هذه الدول أصبحت شعوب واحدة تتوزع في بلدان مختلفة إذ أن التوزيع السكاني شديد الاختلاف فالكثافة السكانية في المناطق القاحلة من مالي والنيجر تختلف عنها في السواحل ووديان الأنهار، إذن أن نصف سكان النيجر ينتمون إلى جماعة الهوسا العرقية وهي واحدة من أعرق القبائل البدوية وهي الطوارق والكانوري والتوير يمكن الإشارة إلى بعض المجموعات التي تتكلم لغات مختلفة في الصحراء الكبرى نذكر منها :
أ-مجموعة لغات لنيجر كنغو وتشمل لغة اليانتو ولغات الساحل[24].
ب-المجموعة السودانية وتوجد في السودان الشرقي أو النيلي، السودان الأوسط الذي يشمل حوض بحر الغزال وحوض شاري.
ج-مجموعة الصحراء الوسطى وتشمل النويين والتبو.

كما تجدر الإشارة إلى أن منطقة الصحراء الكبرى هي موطن قبائل الطوارق الذين يعودون إلى عهدة سابقة من التاريخ وهم ليسوا سوى أقوام عمروا شمال إفريقيا والصحراء، ويعتبرون بمثابة جزء من الأمازيغ ويشارك الطوارق سكانها قبائل وعشائر عربية عديدة من بينها صنماجة وهوارة والعلايين أي تنتمي إلى مجموعات هجينة هاجرت إليها من المغرب العربي ومصر ومن الجزيرة العربية واليمن.

---

1 جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص 179-180.

2 أمين المشاقبة، دارفور الواقع الجيوسياسي،الصراع والمستقبل ،عمان الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع،2012، ص ص 99، 111.

3 لكوفيسكي و آخرون، المرجع السابق، ص ص 108 ،113.

وشعب الطوارق الذي ارتبط أكثر من غيره بالصحراء الكبرى يشكل غالبية سكانها لكنه لم يتعلق على نفسه عرقيا وإنما تتراوح مع الوافدين من العشائر العربية وأيضا مع جيرانه من القبائل الإفريقية وفي نفس الوقت احتفظ دوما بتقاليده وأعرافه وسماته وخصائصه المتميزة. إذ يشكل الطوارق المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلا في الصحراء الكبر وأكثر انفصالا عن السكان العرب والأفارقة فأسلوب عيشهم ونمط حياتهم أقرب الناس إلى البدو العرب.

بالإضافة إلى أن الطوارق يمثلون جسر بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء واختلف حول تعدادهم الكلي لكن الأرجح هو حوالي 4.7 مليون نسمة موزعين كمايلي: النيجر 2.7 مليون(تقديرات سنة 1997)، ليبيا 370 ألف (تقديرات سنة 1991)، الجزائر 750 ألاف (تقديرات سنة 1997). ليبيا (تقديرات سنة 1993))، بالإضافة إلى عدد منهم بجنوب تونس، والجنوب الشرقي لموريتانيا وشمال تشاد.

الخريطة التالية (الخريطة رقم 02) تبين حدود وجود السكان الطوارق في منطقة الصحراء الكبرى والتي يتنقلون منها إلى باقي الأماكن في الصحراء أثناء الترحال سواء للرعي أو التجارة.

ويعتبر معظم سكان منطقة الصحراء الكبرى من البدو والرحل ويعتمدون في حياتهم على الرعي والتجارة ويمضون حياتهم في التجوال في الصحراء[25].

يمكن التطرق إلى قبائل الطوارق بشيء من الإيجاز:

الطوارق: أطلق على القبائل الأمازيغية الصحراوية نسبة إلى الوادي الذي كانت تقطنه هذه القبائل و هو وادي درعة جنوب مراكش الذي يسمى في المغرب بتركا و جمعه توارك، أما الاسم الذي يطلق على هذه القبائل في النيجر "كل تماجق" أو "أماحغن" و بتغيير طفيف في مالي "كل تماشق" أو "أماشغن".

وهذا الاسم يعبر عن الهوية الأمازيغية لسكان شمال إفريقيا حاليا و تأخذ عن الطوارق بعدا آخر تعبر عن مدى قدرة هذه اللغة على الصمود وسط الصراع لهذا نجد اللهجة الطوارقية المسماة "تماشاق" من أنقى اللهجات الأمازيغية و ذلك راجع لعدة عوامل نذكر منها:

---

1 نبيل بوبيبه ، (الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص ص 19–20.

انظر الملحق رقم (3) مميزات عن المجتمع الترقي

عدم اختلاطهم مع الأجناس الأخرى ليس لأنهم قبائل منطوية على نفسها، بل وعيا منهم لما للدخيل خطورة على حضارتهم ولغتهم، حياتهم الاجتماعية تمتاز بالبساطة و التنوع الثقافي حيث غني التقاليد والعادات العريقة التي تعبر عن التجدر التاريخي بالمنطقة، و كانوا يعتمدون على الترحال المستمر ويعولون كثيرا في غذائهم على ما تنتجه طبيعتهم الصحراوية، إذ أن هذه القبائل لعبوا دورا في التأثير على الحياة الاجتماعية لدولة السودان فقد أغنوا المجتمعات السودانية ببعض عاداتهم الحضارية[26].

فالتركيب العرقي في التشاد يتألف من عدد كبير من المجموعات الإثنية ومن اللغات واللهجات والأديان نتيجة قدم أعمال المنطقة بسبب موقعها الجغرافي الذي يتوسط الصحراء وعالم البحر المتوسط في الشمال والغابات المدارية الاستوائية في الجنوب، فالتشاد تضم نحو 200 فئة أثنية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات:

1- مجموعة السارا: الجنوبي المداري الرطب في الحوض شاري و الغون و جنوب البحيرة وتفرعات السارة القبلية كثيرة.

2- مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف: و تظم أقوام كثيرة من أصول مختلفة محلية، إفريقية و وافدة.

3- مجموعة التويو: (الكري، الدزا) غذ تتركز هذه المجموعة في شمال و شمال شرقه، أفراده من أصول قبلية سوداء و تؤلف نحو 2% من مجموع سكان البلاد، وتعتبر اللغة العربية أكثر انتشارا في الشمال، كما أن معظم السكان مسلمون[27].

ويمكن التطرق أيضا إلى الثقافة السائدة في بعض دول هذه المنطقة وباستطاعتها الإشارة الدول المغرب العربي (الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا)وغير بعيد عن الأفكار السابقة هناك التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال، وايادة على التجانس الثقافي وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون.

فالتاريخ المشترك للمجموعة المغاربية يعود إلى العصر القديم قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي يساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لعدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه

26محمد اشلحي، (حقوق الأقليات و حق تقدير المصير)، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1791، 2007/01/10، ص ص 2، 3.

27-عامر مصعب، الدراسات الإفريقية، 2007/12/26.
http://www.afran.iv/ar/modules/publisher/item.phn

مخططات التجزئة والتفكك. حيث يعتبر الإسلام كنظام مرجعي ومجموعة من المبادئ والقيم التي تتشكل أسس شرعية السلطة، وانتماء المغرب العربي إلى العالم الإسلامي يعني توسيع الرقعة الإسلامية على المستوى الحضاري والثقافي، حيث أنه في الفترات الزمنية الماضية حاول المغرب العربي تأسيس إمبراطورية ودول كبرى(الدولة المرابطية، الموحدية).

إذ المغرب العربي يخلو من التعدد الديني باستثناء بعض المجموعات اليهودية، أما التعدد العرقي فيتجلى في وجود مجموعات بربرية (أمازيغية) في المغرب والجزائر وأقلية إباضية في الجزائر، إذ قوة التفاعل والاندماج بين هذه الدول أدى إلى إخفاق الاستعمار والمغرب العربي يعد نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس في إطار الدين الواحد[28].

ويمكن أن نظيف المحددات الثقافية في مصر إذ مكن الموقع الاستراتيجي لمصر أن يكون (بوثقه تفاعل) للحضارات وثقافات مختلفة، على مدار مختلف العصور، تفاعلت الثقافة المصرية مع الثقافات الوافدة، هضمتها وأعادت إنتاجها في قالب مصري. ومن هنا فإن الثقافة المصرية ليست سوى طبقات متتالية حضارية بين الفرعونية والقبطية، العربية والإسلامية والغربية. والكل يتفاعل في نسيج واحد وفي هذا الصدد تعيش ثلاث أنساق ثقافية متجاورة في المجتمع المصري:

أ – النسق القديم: في العصر الفرعوني ويركز على مجموعة من القيم مثل احترام المرأة.

ب– النسق الديني: مصر مهد الأديان.

ج– النسق الحديث: يعبر عن اتصال مصر بالخبرة الغربية بما يحمله ذلك من تبني قيم التحديث والديمقراطية وقضايا التنمية[29].

الخريطة رقم (2) توزيع قبائل التوارق في دول منطقة الصحراء الكبرى.

1–عادل مساوي، عبد العالي حامي الدين، المغرب العربي، التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب2008، ص 379–380. http://www.maghrebarab.org

2 محمد رجب، محددات السلام الاجتماعي في مصر، 2010/04/04.
http://www.maat peac.org/node/301.

المصدر: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012631042920890 4.htm

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية و المحددات السياسية:

نتناول هذا المبحث مجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية الاقتصادية التي تكون بالتركيز على الصادرات وأهم منتجاتها والثروات التي تتوفر عليها دول الصحراء الكبرى خاصة منها النفط والغاز. إضافة إلى المنتجات الزراعية على اعتبار أن منطقة الصحراء الكبرى منطقة رعوية بالدرجة الأولى هذا تماشيا مع الظروف الطبيعية السائدة فيها. أما المقومات السياسية ذلك من خلال ما توفر عليه الدول الصحراء الكبرى من قيادي لحكومتها وأن ذلك القضاء سيتحرر أكثر من خلال انتماء دول الصحراء الكبرى إلى المجال الحضاري العربي الإسلامي.

المطلب الأول: الثروات الطبيعية و النشاط الإنتاجي.

سنعرض في هذا المطلب أهم المقومات الاقتصادية لدول منطقة الصحراء الكبرى من خلال ما تحتويه من ثروات باطنية معممة وموارد طبيعية، وما مدى توفيرها لاحتياجات مواطنيها، وأهم منتجاتها التي تكون في خانة الصادرات بالإضافة إلى أهم صناعاتها.

دول المغرب العربي: تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها يمكن أن تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، ولاسيما مجال التكامل الأفقي في

المنطقة إلى جانب الثروة السمكية والمائية المهمة، توجد موارد طبيعية مهمة ومعادن منها: الحديد لموريتانيا فوحدها تعد من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي .كما يوجد العديد من المعادن الأخرى كالنحاس والفوسفات بالإضافة إلى الغاز والنفط. كما أن منطقة المغرب العربي تحتوي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط(الجزائر، ليبيا) إذ تشير الدراسات الجيولوجية الأجنبية إلى احتواء الصحراء على كميات كبيرة من النفط. الأمر الذي يفسر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية. ومن جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة.

كما أن المغرب العربي يمكن أن يشكل بنية مهمة في صراع بناء العالم الإسلامي (عملاق الغد) بالنظر إلى المؤهلات الاقتصادية والثروات المعدنية والموقع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة فضلا عن القوة الديمغرافية الهائلة[30].

إضافة إلى أن هذه المنطقة أصبحت تنتج أكثر ن 2/1 المنتوجات الصناعية في الإقليم وقد اتخذ الفلاحون في الجزائر وليبيا تعاونيات لإنشاء مزارع ضخمة للدولة، كما قد قامت مزارع ضخمة للحمضيات في كل بلدان المغرب، العنب في الجزائر وتونس، لزيتون في تونس. حيث تزرع الخضار في بلدان المغرب، كما أنا التمور يعتبر المحصول الرئيسي لزراعة الواحات حيث يذهب إلى التصدير، أما ليبيا فشغل فروع الاستخراج مكانا شديد الأهمية في الصناعة إذ تضمن أكثر من 90 بالمئة من الصادرات إضافة إلى الجزائر وموريتانيا.

أما الصناعات التحويلية فهي أكثر تطورا في الجزائر، ويمكن أن نضيف أن استخراج النفط يتجاوز 2000مليون طن أي3/2 الاستخراج في ليبيا والجزائر) والغاز الطبيعي 20مليار متر مكعب في (الجزائر).

أما استخراج خامات الحديد لا يستهان به في موريتانيا إذ يصل إلى 10 ملايين طن. وغير بعيد عن مجال الاستخراج إذ يتم الاستخراج العالمي في الفسفور في المغرب من 15 إلى 18 مليون طن.

ويمكن أن يعرض الصناعات البتر وكيميائية التي تنمو في ليبيا و الجزائر، إضافة إلى وجود مصانع لتجميع السيارات وغيرها من المصانع الميكانيكية الضخمة في كل بلدان المغرب العربي ولا

---

[30] عادل مساوي، عبد العالي حامي الدين، المرجع السابق، ص ص 379، 385.

ننسى الصناعات الغذائية والنسيجية،حيث تلعب الأنابيب دورا هاما في مناطق استخراج النفط والغاز إذ تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في إفريقيا والعاشرة في العالم من حيث استخراج النفط.

المقومات الاقتصادية لمصر: يتضمن باطن الأراضي المصرية احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن الحديدية، منها الفوسفات الزراعي فإنها تحتفظ بمكان الصدارة في الاقتصاد المجال الرئيسي للزراعة المروية(زراعة القطن، الحبوب، الحمضيات والموالح وقصب السكر) وقد أقامت في المناطق الزراعية الجديدة المنتزعة من الصحراء مزارع ضخمة للدولة كما أنشأت تعاونيات فلاحيه.

إلا أن المزارع الصغيرة هي الغالية عموما، وتقوم بزراعة الواحات بالنخيل، الخضار، الفواكه، أما القطن فهو المحصول الرئيسي في الصادرات.

فمازالت مصر المورد الرئيسي والأساسي للقطن بنسبة الصادرات تزيد عن 40 بالمئة. بالإضافة إلى تصدير الخضار والحمضيات. أما فيما يخص فروع صناعة الاستخراج التي تعود أساسا لاستخراج النفط وأضخم استخراج الثروات الخامة هو خامات الحديد والكروميت، وللصناعة التحويلية طابع متعدد الفروع وتشغل مكان الصدارة في الصناعات الغذائية والنسيج وصناعة البتروكيمياء وإنتاج الأسمدة الاصطناعية[31].

السودان : قطر زراعي ومن أهم محصولاته الزراعية هو القطن الذي يعتبر العمود الفقري لاقتصاد السودان، وأهم غذاء في السودان هو الذرة الرفيعة التي تزرع في كل مكان. والتمر هو المحصول الرئيسي الذي يزرع في المساحات المروية في المنطقة الشمالية. إذ تعتبر كل من الرعي والزراعة ميزتان في دول الصحراء الكبرى. وفي هذا الإقليم يستخرج الصمغ العربي إذ تختص به ولاية كردفان أكثر مصدر لهفي العالم، ويحتل لصمغ المكان الثاني في صادرات السودان، كما أنها تنتج زراعة قصب السكر وإقامة لمصانع، كما تقوم أيضا بتعدين الذهب النحاس وكميات كبيرة من الملح[32].

---

1 لكوفيسكي و آخرون، المرجع السابق،ص ص 104، 111.

2 جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص 185–188.

1 مصطفى عثمان إسماعيل، (مناخ الاستثمار الزراعي و موائمته لمتطلبات مشاريع الأمن الغذائي العربي)، لقاء استثماري رقم 2 السودان، الخرطوم 2011، ص 4.

كما أنه يسود في جنوب السودان اقتصاد شبه طبيعي وزراعة الفول لسوداني أهمية كبرى للتصدير في السودان[33].

والسودان تحقق نتائج جيدة في معدلات استقرار ونمو الاقتصاد وبرامجه التنموية، كما أنها تقوم بتوجيه موارد البلاد نحو تنفيذ النهضة الزراعية باعتبارها القطاع ذو الأولوية والثروة الحقيقية تكون مستدامة الموارد، وأيضا تعمل على تفعيل وتطوير برامج التعاون الاقتصادي مع الدول الشقيقة[34].

كما يتكون الانتاج الاقتصادي في دارفور من الزراعة التقليدية والثروة الحيوانية ويساهم قطاع الثروة الحيوانية بنصيب الأسد في الاسهام القومي الكلي للثروة الحيوانية في السودان، وأهم مساهمات دارفور في الاقتصاد القومي يتكون من الصمغ والثروة الحيوانية والمحاصيل النقدية الأخرى كالفول السوداني والسمسم[35].

المقومات الاقتصادية لمالي والتشاد والنيجر:

يقوم اقتصاد النيجر على المحاصيل الموسمية والثروة الحيوانية، إذ تعد واحدة من أكبر احتياطات العالم لليورانيوم حيث قامت النيجر بزيادة أعمال التنقيب عن البترول والذهب والفحم بخلاف المعادن الأخرى، كما ساعدت عودة أسعار اليورانيوم في السنوات الأخيرة إلى معدلاتها السابقة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية قليلا بالدولة.

إضافة إلى أن النيجر تعتمد على الزراعة وبشكل كبير على السوق الداخلية وتصدير المواد الخام والماشية. حيث يمثل الإنتاج الحيواني وتربية الماشية حوالي 14 بالمائة من إجمالي الناتج القومي وتمثل مساحة أراضي النيجر الصالحة للزراعة ب 15بالمئة من إجمالي مساحة أراضي النيجر وتتم زراعة اللوبيا والبصل بغرض التصدير.

---

1 لكوفيسكي و آخرون، المرجع السابق، ص 104.

2 مصطفى عثمان إسماعيل، (مناخ الاستثمار الزراعي و موائمته لمتطلبات مشاريع الأمن الغذائي العربي)، لقاء استثماري رقم 2 السودان، الخرطوم 2011، ص 4

3 يوسف خميس أبو فارس، (أثر الأمن الاقتصادي على الاستقرار الاجتماعي)، مجلة التنوير، العدد 13، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا 2010/09/09، ص8.

انظر الملحق رقم(4)حول الناتج الزراعي العربي

إن اليورانيوم يعد من أكبر صادرات النيجر، وتأتي كل من الدواجن والثروة الحيوانية ثاني أكبر مصادر الدخل القومي للبلاد وقد أشارت العديد من التقارير على وجود كميات كبيرة من احتياطات الذهب، والتي هي بين نهر النيجر،وفي 05 أكتوبر 2004 أعلن الرئيس رسميا عن افتتاح منجم الذهب بهضبة سميرة ويعتبر هذا المنجم كأول منجم للكشف عن الذهب وإنتاجه وتصديره، كما تم الكشف عن احتياطات من الفحم العالي الجودة في جنوب وغرب البلاد بالإضافة إلى امتلاكها احتياطات نفطية كبيرة، حيث تم افتتاح 11 بئر في 2012.

وتقدر احتياطات النفط ب 324 مليون برميل تم الكشف عنها، كما تقوم النيجر بتصدير الفول السوداني وأية إذ كان هذا المنتوج لصيق بالنيجر وبعض دول الصحراء الكبرى.

التشاد: تعتبر دولة التشاد دولة زراعية في المقام الأول حيث أن سكانها يعتمدون على تربية الماشية والزراعة أكثر من 80 بالمئة وبدأت في إنتاج النفط بعد الاستكشافات للشركات الصينية في أواخر 2003وبدأ التصدير 2004 هذا ما سيعزز الاقتصاد التشادي، كما أنه يوفر القطن والماشية والصمغ العربي، إذ هناك بعض التقديرات تشير لتحسين الناتج المحلي الإجمالي بعد الشروع في تنفيذ خط أنابيب نقل البترول والبدء في تصديره. وقدر معدل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 بـــ: 31 بالمئة مقاربة ب ك 9.7 بالمئة في 2003.

كما أن التشاد تتمتع ببعض الثروات المعدنية مثلا البترول وتتوفر على مخزون هائل من الذهب والحديد واليورانيوم والزنك والرخام، أما فيما يخص أهم صناعاتها هي المنتجات الفصلية وتعليب اللحوم، إذ يقدر معدل نمو الإنتاج الصناعي ب 2 بالمئة طبقا لتقديرات عام 2007. أما أهم المنتجات الزراعية فتتمثل في الأرز، القطن الذرة، قصب السكر، الفول السوداني، الصمغ العربي وبعض الفواكه، كالمانجو، البرتقال، وتحتوي التشاد على ثروة حيوانية هائلة من الأبقار والأغنام والإبل وتعتبر المصدر الوحيد للحوم لدول وسط وغرب إفريقيا وكذلك تقوم بتصدير النفط، الماشية والقطن والصمغ العربي لكل من الولايات المتحدة واليابان، كوريا الجنوبية[36].

1 جودة حسين جودة، المرجع السابق، ص ص188، 190.

الجدول رقم(1)

وضع الموارد المائية في بعض دول الصحراء الكبرى. (مليون متر مكعب)

الدولة	الموارد التقليدية			الموارد غير التقليدية			الاجمالي
	جوفية	سطحية	المجموع	المادة الاستخدام	التحليه	المجموع	
مصر	4100.0	55500.0	59600.0	4790.0	31.7	4821.7	64421.7
السودان	1000.0	26000.0	27000.0	0.0	0.6	0.6	27000.6
المغرب	7500.0	22500.0	30000.0	350.0	1.2	351.2	30351.2
الجزائر	2000.0	13000.0	15000.0	400.0	74.6	474.6	15474.6
ليبيا	6500.0	397.0	1047.0	110.0	210.0	320.0	1367.0
تونس	1940.0	2700.0	4640.0	6.0	8.7	14.7	4654.7
موريتانيا	1500.0	5800.0	7300.0	67.6	1.7	69.3	7369.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي، ص9

http://www.aoad.org/publications.htm

الجدول رقم (2)

تطور المساحة والإنتاج و الإنتاجية لمجموعة الخضر للفترة 1989 – 2004 للجزائر

البيان / السنة	المساحة (هكتار)		الانتاج (قنطار)	الانتاجية (القنطار/الهكتار)
1990 – 1989	298790	260000	22607550	75.5
1991 – 1990	330620	287000	29371790	88.8
1992 – 1991	319720	284000	30665210	95.9
1993 – 1992	296130	270000	29638050	100.1
1994 – 1993	279150	262000	25706200	92.1
1995 – 1994	293360	265000	32000000	109.1
1996 – 1995	290750	260000	31467000	108.2
1997 – 1996	267060	240000	30093740	112.7
1998 – 1997	267440	247000	32859130	122.9
1999 – 1998	275450	261000	33158300	120.4
2000 – 1999	274930	262000	33081560	120.3
2001 – 2000	277400	269000	33622030	121.2
2002 – 2001	290690	270000	38374160	132
2003 – 2002	–	–	49088610	153.3
2004 – 2003	345558	–	54800000	158.6

المصدر : فوزية غربي،(الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة،2008، ص 151.

الجدول رقم (3)

جدول الموارد الطبيعية.

الدولة	عدد السكان	المساحة (بالهكتار)	الأرضي الصالحة للزراعة (بالهكتار).	الموارد الطبيعية	الصناعات الرئيسية
الجزائر	29539400	238174	7521	النفط، الغاز، الحديد.	بترول، صناعات خفيفة، غاز طبيعي.
مصر	63575000	99545	2800	النفط، الغاز، الحديد.	المنسوجات، الصناعات الغذائية و الكيميائية.
ليبيا	5445500	175954	1815	النفط، الغاز.	الصناعات الغذائية، البتروكيماويات، المنسوجات.
موريتانيا	2337000	102522	488	الحديد، الجبس، مصايد الاسماك	تعدين الحديد و الجبس، صناعات الأسماك.
المغرب	29779000	44630	8806	الفوسفات، الحديد، المنغنيز.	تعدين الفوسفات، صناعات معدنية، صناعات غذائية.
السودان	31065000	237600	12920	النفط،الحديد، النحاس.	المنسوجات،

					الإسمنت، القطن.
تونس	9020000	15536	2842	النفط، الفوسفات، الحديد،	التعدين، البترول، زيت الزيتون.

المصدر: جرنال ديبوار ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، السياسة و العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، 2009، ص ص 324، 326.

المطلب الثاني : البناء المؤسساتي لدول المنطقة

المغرب العربي: تعد دول المغرب العربي حلقة من التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية فدول المغرب العربي خمسة يصل عدد سكانه إلى 84 مليون نسمة[37] وتصل مساحته إلى نحو 06 ملايين كلم^2.

هذا الفضاء الجيوسياسي بتعزز سياسيا بانتماء هذه الدول الخمسة إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمه لنفس التاريخ المشترك، مما ولد ورسخ فكرة الاتحاد. سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وكونها تحتاج فقط من حيث استخدامها من قيادات المنطقة. ليس بغرض تحقيق الزعامة، وإنما من اجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية دون فرض وصاية على دول المنطقة. كون هذه الدول الخمسة لها مميزات طبيعية متجانسة وتمتلك مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة، وإجمالا وتتميز هذه الدول نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، وتمتعها بموقع استراتيجي مهم.

بالإضافة إلى المناخ الإقليمي والدولي بعد انتهاء يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة لمواكبة المتغيرات العالمية. وهدف دول المغرب العربي هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، وهو ما يستدعي

تحقيق انجازات ملموسة تجسد التضامن الفعال بين الأخطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة بالإضافة إلى إقامة التعاون الدبلوماسي[38]

على الرغم من التباين في الاتجاهات السياسية لدول المغرب العربي يبقى الهدف مشترك ما بينها ليكون أحد الموضوعات المفضلة في الخطاب السياسي من أجل توحيد المغرب العربي[39].

وفي الجانب السياسي يبرز دور المجتمع المدني الذي بات يضطلع بدور فعال خاصة في بلدان دول المغرب العربي بمختلف اتجاهاته، وهذا مكسب مهم يجب المحافظة عليه، فتفعيله يكمن في الحفاظ والدفاع عن الوطن الواحد والمصالح العامة. المجتمع المدني لا يؤدي وظيفة سياسية فحسب بل يعد أداة للتنمية ووسيلة للانتماء والولاء، أما فاعليته فتكمن من خلال تدعيم المؤسسات والقوى الاجتماعية والمغاربة وبالتالي التنبؤ على المكان المناسب والتأثير على قرارات القادة الموجهة خصيصا لبناء الوحدة المغاربية وكذلك من خلال تنشيط العمل الجمعوي والمجتمع المدني المغاربي مرتبط مع الدولة فكل نظام سياسي له مجتمع مدني يتماشى معه.

لذا لابد من توافر الأطر القانونية والسياسية التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني وإعطائه الضمانات اللازمة لنشاطه وحركته، وهذا لن يتأتى إلا بالدولة القانونية التي تكون قائمة على أساس التعدد السياسي وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية والغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم[40].

فالنظام السياسي المغربي مجموعة من القواعد والأجهزة المتماسكة التي تحدد هيكل نظام الحكم بالمغرب والمؤسسات العامة فيه وطريقة ممارسة السلطة، إضافة إلى غايات النظام وأهدافه التي تدخل في صياغة شكل النظام وآليات عمله وأجهزته، وينفرد النظام السياسي المغربي بخصوصية تميزه عن باقي الأنظمة السياسية الأخرى المتواجدة في بقاع العالم، حيث يشكل هذا النظام تجربة مختلفة على مستوى الفكر السياسي والنظم السياسية القانونية من حيث طبيعة بنيته العقدية ومن حيث السلطة بداخله فهو يظم بناء معين من الفكر الدستوري العربي وكذا القانون الإسلامي والتقاليد البربرية في الحكم. نظام المغرب قائم على الملكية الدستورية الديمقراطية والاجتماعية وبالتالي فهو يجعل من المؤسسة

1- عادل مساوي، عبد العال حامي الدين، المرجع السابق، ص 378.

[39] Elikia M'bokobo, le continent convoité l'Afrique au XX[e]siecle, études vivantes, paris, montréal, 1980, pp 69-70.

[40]- إلهام نابت سعيدي، دور المجتمع المدني في تفعيل الإتحاد المغاربي 2011/04/29 . http://www.politics.ar.com/ar/index.php/permlink/html

الملكية محور النظام من خلال الاختصاصات التي يحوزها المجال التنفيذي والتشريعي، إضافة إلى أنه يجمع بين سمات الخلافة في مجال الحكم وكذلك سمات النظام البرلمان الرئاسي[41].

خلاصة الفصل

تعتبر الصحراء الكبرى من اكبر الصحاري، إذ تتربع على مساحة 9 ملايين كم مربع وتشمل العديد من دول إفريقيا التي تحتوي على أجزاء معينة تتباين في مساحتها من رمال الصحراء الكبرى وهذه الدول هي الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، السودان، تشاد، مصر، مالي والنيجر.

وتتوفر هذه المنطقة على العديد من الأنهار والأودية التي تعتبر موارد مائية مهمة، إضافة إلى أن هذه المنطقة تكثر فيها أبار البترول التي تعتبر المصدر الرئيسي في صادرات دول الصحراء الكبرى زيادة على هذا المنتجات الزراعية، كما للنسيج والقطن نصيب هي الأخرى في صادراتها أما فيما يخص السكان تتوفر على قوة ديمغرافية هائلة مع تنوعها العرقي الذي يحتوي مجموعة من القبائل الإفريقية العريقة في تاريخها، ومن أهم القبائل يوجد الطوارق ويتوزعون على بعض الدول منها: الجزائر النيجر، ليبيا و مالي، أما عن المناخ السائد في هذه المنطقة غالبا هو المناخ المداري في الجزء الشمالي و الشبه صحراوي إلى صحراوي في الجزء الجنوبي الذي يتميز بالحرارة والجفاف أما كمية الأمطار فتقل كلما اتجهنا جنوبا.

---

1 يوسف زكور، (النظام السياسي المغربي، دراسة في اختصاصات الوظائف)، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1807، 2007/01/26، ص 45.

الفصل الثاني: مهددات الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى

تعد مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام معظم دول العالم في الوقت الراهن وبخاصة دول منطقة الصحراء الكبرى التي تواجه العديد من الأزمات في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولعل أكثر هذه الأزمات خطورة هي مشكلة الأمن الغذائي لان وجود أشخاص يموتون من الجوع يتنافى مع حقوق الإنسان.

فمشكلة الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى ترجع إلى العديد من المهددات والمعوقات منها التهديدات الطبيعية من التغيرات المناخية الصعبة ومن ضح وقلة الموارد الطبيعية المتاحة التي تكفل تلبية الاحتياجات غير المتناهية لسكان دول منطقة الصحراء الكبرى.

بالإضافة إلى المهددات البشرية المتمثلة في النمو الديمغرافي السريع هذا ونجد كذلك هناك تهديدات سياسية تعيق تحقيق الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى ومات عرفه من عدم الاستقرار السياسي لفقدان الوعي الوطني لحساب الانتماء القبلي والانتماء للعشيرة وإنفاق دول المنطقة على التسلح على حساب التنمية.

بالإضافة إلى تهديدات اقتصادية وذلك يرجع إلى ماتعنيه دول منطقة الصحراء الكبرى من هشاشة اقتصادية وضعف الاستثمارات الزراعية وتدني مستوى معيشة السكان.

المبحث الأول: المهددات الطبيعية والبشرية للأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى

تواجه دول منطقة الصحراء الكبرى مشاكل طبيعية وبشرية تعيق عملية تحقيق الأمن الغذائي ومن بين هذه المشاكل الطبيعية التصحر، الجفاف، ندرة المياه، الاحتباس الحراري، كل هذه المشاكل تضع دول هذه المنطقة في أزمات يصعب التعليق عليها بالإضافة إلى المهددات البشرية من تزايد عدد السكان في المنطقة في مقابل الموارد المتاحة المحدودة وهذا مايؤدي بدول منطقة الصحراء الكبرى الوقوع في الأزمات الغذائية الحادة التي من الصعب تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تصحر وجفاف وندرة في المياه و الاحتباس الحراري

يعزو الكثير من المختصين أسباب عجز تحقيق المن الغذائي في العالم وخاصة الدول النامية دول منطقة الصحراء الكبرى إلى مهددات طبيعية بيئية مناخية والتي تعتبر ذات أهمية بالغة خصوصا إذا علمت إن المناطق الصحراوية تغطي نسبة كبيرة من إجمالي المساحة الجغرافية لدول منشقة الصحراء الكبرى تعتبر المخاطر المتعلقة بالمناخ منذ القدم سببا رئيسيا للمعاناة الإنسانية وفقر وانعدام الفرص ومن الواضح إن الخطر الناتج عن التهديد المناخي سيتقاسم في المستقبل وتشهد على ذلك التغيرات المناخية التي حصلت في العقدين الأخيرين وما رفقهما من فيصانان وجفاف وهزات أرضية وغير ذلك.

نلاحظ إن التغيرات المناخية السلبية لاختلف عن تأثيرات الحروب والكوارث الطبيعية في اقتصاد الدول وإنتاجها للغذاء حيث أدت بعض الظروف الجوية السيئة إلى إصابة بعض مناطق من منطقة الصحراء الكبرى بموجات الحر الشديد والجفاف والحرائق ندرة المياه والتصحر إلى تراجع العديد من المحاصيل الزراعية[42].

وترجع الفجوة الغذائية في دول منطقة الصحراء الكبرى إلى اختلال البيئة التي تتعرض إلى تقلبات مناخية حادة قوامها الجفاف والتصحر نتيجة لذلك سيحصل شح مطلق في الموارد الغذائية حيث انتشر في مطلع السبعينات من هذا القرن مذهب نهاية الثروات الطبيعية، الذي ارجع المجاعة في بعض الدول الإفريقية إلى نفاذ الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.[43]

ويعود سبب تدهورا لموارد إلى أن الأراضي الزراعية تتراجع مساحتها بسبب عملية التعرية والزحف العمراني ومساحات أخرى تتراجع خصوبتها بسبب الإفراط في استغلالها والتصحر الذي يعتبر المرحلة الأخيرة من التدهور البيئي يهدد معظم الدول النامية خاصة دول منطقة الصحراء الكبرى هذا من جهة من جهة أخرى مشكلة المياه العذبة التي زادت حدتها في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى مشكلة مصادر الطاقة الحفرية البترول والغاز الطبيعي والفحم هذا ما أدى إلى تراجع إنتاج الغذاء[44] والإفراط في استهلاك مصادر الطاقة من بترول وغاز طبيعي وفحم سيؤدي إلى إتلاف

---

[42] الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، المرجع السابق، ص 73.

[43] أحمد برقاوي، أحمد بهاء شعبان...،الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2003، ص 256.

[44] كليب سعد كليب، (الأمن الغذائي في البلدان النامية في عصر العولمة)، مجلة الدفاع الوطني. www.learmy.gov.u0/article-asp?Im=areid=22671 .

كإرثي للبيئة العالمية في وقت باتت مشكلة الغذاء إحدى المشاكل الحادة التي تواجه دول العالم خاصة دول الصحراء الكبرى وذلك طن معدل الإنتاج اخذ يتراجع في السنوات الأخيرة رغم استخدام أفضل الأساليب العلمية والابتكارات التكنولوجية التي كانت قد رفعت من معدلات الإنتاج بالنسبة للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية إلى معدلات قياسية إلى ما يشهده العالم من تدهور في حجم ونوعية الموارد بات يشكل مشكلة سوف تتفاقم وستكون أثارها بالغة الخطورة خاصة على الدول النامية الفقيرة.

نلاحظ إن معظم التغيرات البيئية التي حدثت في القرن العشرين أتت نتيجة الجهود الإنسانية التي استهدفت الحصول على مستويات أفضل من الغذاء والتهديدات البيئية التي يواجهها السكان في شتى إنحاء العالم تنبع من تدهور النظم الايكولوجية المحلية إلى جانب تدهور النظام العالمي وقد ساهمت كل دول العالم في عملية أنهاك وتدمير البيئة[45].

فكما يشير العالم "ادوارد ويلسون" فإذا نظرنا إلى كل الأزمات التي يعانيها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي فسوف نجد أنها في الأصل متصلة بالبيئة ولا يقتصر ذلك على مشكلة تغير المناخ والتلوث ولكن أيضا مشاكل نقص المياه وتناقص الأراضي الصالح للزراعة وخطر انتشار الأوبئة والفقر المزمن في بقاع معينة في العالم وخاصة في دول الصحراء الكبرى والخلل الخطير في توزيع موارد داخل[46] الدول وفيما بين دول الصحراء الكبرى التي تعاني من صعوبة الظروف المناخية وتجدر الإشارة إلى إن المناخ في الصحراء الكبرى يتميز بقلة الرطوبة وندرة المطر فالمطر في دول منطقة الصحراء الكبرى شذوذ من المألوف وان كان متوقعا ولكن إذا هطل كان مداريا في فترة قصيرة بحيث تتحول الأودية إلى سيول وفيضانات تدفع وتخرب ما يعترضها من محاصيل زراعية وغيرها[47].

كما أن تغير المناخ أثار سلبية على الأمن الغذائي على دول الجنوب خاصة دول منطقة الصحراء الكبرى التي شهدت تفاقم مشكلات المناخية الصعبة تدهور البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية باتجاه المناطق الرطبة في إفريقيا الصحراء الكبرى في مناطق البحر المتوسط وكان لتغير المناخ العالمي أثار سلبية على الدول النامية الفقيرة التي تعاني من تردي اقتصادها الزراعي وتعاني من عجز حاد في

---

[45] فراس عباس البياتي، الأمن البشري بين الحقيقة والزيف، عمان، دار عبداء للنشر والتوزيع، 2010، ص ص88 ، 89.

[46] كارل أبو الخير، (البيئة قضية القرن الواحد والعشرين)، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، مجلد 45، 2010، ص 38.

[47] محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص188.

توفير الغذاء لشعوبها الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم مشكل الأمن الغذائي خاصة في دول الصحراء الكبرى[48].

كما تواجه الدول الإفريقية وخاصة دول منطقة الصحراء الكبرى تدهور في الموارد ذلك إن الأراضي الزراعية تتراجع مساحتها بسبب عملية التعرية والزحف العمراني ومساحات أخرى تتراجع خصوبتها بسبب الإفراط في استغلالها والتصحر الذي يعتبر المرحلة الأخيرة من التدهور البيئي الذي يهدد معظم دول منطقة الصحراء الكبرى فضلا عن الجفاف ومشكلة ندرة المياه.

وتجدر الإشارة إلى إن من ابرز المهددات الطبيعية المناخية على الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى التصحر.

التصحر: يعني زحف الرمال وتقدمها نحو الأراضي الزراعية وشيوع المظاهر الصحراوية في المناطق الزراعية والتصحر هو انخفاض أو انعدام إنتاجية الأرض[49].

في الآونة الأخيرة خاصة خلال فترة مباعد الثمانينات بدأت ظاهرة التصحر تتفاقم وتعاظمت أثارها السلبية على كافة الأصعدة البيئية الاجتماعية الاقتصادية والسبب في ذلك يعود بشكل أساسي إلى زيادة الكبيرة بعدد السكان وزيادة الطلب على الغذاء والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والتوسع والتكيف غير المرشد في استثمار الأراضي والى غير ذلك من جوانب الضغط على موارد الأرض هذه العوامل دفعت الإنسان إلى زيادة استغلال الموارد الطبيعية والتي جاءت في غالب الأحيان بشكل غير مرشد حيث إن امتداد الصحراء ناجم من جهة عن التغيرات المناخية وعن سوء استخدام الإنسان للبيئة.[50]

التصحر هو تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الجافة نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلال المناخية ويظهر ذلك بشكل اكبر في البلدان الفقيرة حيث تؤثر العمليات الاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية المتشابكة سلبا على موارد الأرض ورفاهية الإنسان معا والتصحر

---

1 حسين علي عبد الحسين و رضا عبد الجبار الشمري، ،(تغير المناخ العالمي بين الدول المستفيدة منه والمتضررة)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العددان 1-2، المجلد 11، 2008، ص ص 353 ،255.

[49] رواء زكي يونس، الآثار السياسية و الاقتصادية للمياه،، العراق، دار زهران 2009، ص 33.

[50] يحي نبهان، المرجع السابق، ص 145.

يهدد أرزاق الفقراء سكان الريف الذين يعتمدون على الماشية والمحاصيل الزراعية خاصة دول منطقة الصحراء الكبرى.[51]

يعتبر التصحر من اكبر الكوارث التي تهدد بعض المجتمعات البشرية في الدول الإفريقية خاصة دول منطقة الصحراء الكبرى حيث إن اخطر مراحل التصحر تلك التي ترتبط بالزيادة السريعة للسكان فيزداد ضغطهم على الأراضي الزراعية فينعكس بالتالي على تضاؤل حجم إنتاجية الملكية الزراعية مما يقوم المزارعين في النهاية إلى استغلال أراضي جديدة تؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي مما يؤدي إلى المزيد من تعرية التربة وتدمير البيئة ويساهم في تفاقم أزمة الغذاء وتعرض الأمن الغذائي في دول منطقة الصحراء الكبرى إلى الخطر.

للتصحر أسباب عديدة هي:

ما يطرأ على المناخ من ذبذبات تؤدي إلى قلة الإمطار وتقطيع الأشجار للغابات بالإضافة إلى زحف الرمال، وتحويل أراضي المراعي إلى زراعة المحاصيل، والتوسع العمراني والصناعي على الراضي الزراعية.

تجدر الإشارة إلى أن التصحر يشكل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي في دول منطقة الصحراء الكبرى يؤدي ذلك إلى:

- تدهور الإنتاج الزراعي
- تخلف الريف.
- انخفاض دخول العاملين إلى الزراعة.
- زيادة الهجرة من الأرياف إلى المدن بسبب الظروف القاسية.

وكل هذه المعيقات تؤثر على أزمة الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى كما نجد إن منطقة الصحراء الكبرى تعاني من التصحر بدرجات متفاوتة فمثلا تشكل المساحات المتصحرة والمتعرضة للتصحر في تونس حوالي 39.7% من إجمالي مساحة البلاد والجزائر اقل منها بانتشار هذه الظاهرة وتتمثل في 9.7 من إجمالي المساحة المتصحرة.[52]

---

[51] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007، ص 106. http://www.unep.org/gc/gcss-ix/arabic

[52] رواء زكي يونس، المرجع السابق، ص ص 34، 35.

انظر الملحق رقم (5) حول التصحر.

كما أن التصحر يؤثر على الأداء الاقتصادي إذ تعتمد غالبية الدول خاصة دول الصحراء الكبرى على أراضيها الجافة بوضعها قاعدة مواردها الرئيسية وبالتالي التصحر يشكل خطرا على التنمية ويزيد من الفقر ر وهو احد الأخطار الرئيسية على البيئة.[53]

فالمتغيرات المناخية تؤثر على المناطق الزراعية ويظهر ذلك بصورة واضحة على دول أمنطقة الصحراء الكبرى خاصة الأراضي الزراعية في مصر والجزائر وكذلك من خلال ما تكبدته المنطقة من حالات مناخية قاسية، متعددة الأنواع الزلازل والى موجات الجفاف والتصحر ومن بين هذه الحالات المناخية القاسية في دول الصحراء الكبرى.

نجد الكارثة المناخية التي أصابت الجزائر في 2001 وذلك عندما سجلت الجزائر درجة غير عادية من هطول الإمطار تكافئ أمطار شهر كامل في الأحوال العادية حيث سقطت في عدة ساعات وصاحبتها رياح بلغت سرعتها 120كم في الساعة حيث خلفت هذه الكارثة حوالي 850 ضحية بشرية وأضرار مادية قدرت ب 300 مليون دولار وبلغ عدد النازحين 24 ألف فرد مع فقدان أكثر من 7500 منزل كل هذه الأضرار أثرت على تحقيق الأمن الغذائي مما أدى إلى نقص الغذاء وسوء التغذية وزيادة معدلات الفقر والبطالة.

الكارثة المناخية في المغرب في 2002 تعرضت المغرب إلى فيضانات التي خلفت وراءها أضرار بشرية ومادية بالغة تم تقديرها ب 63 حالة وفاة وذلك أن مياه غمرت 373 منزلا وتضررت مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية واكتسحت المياه مئات من رؤوس الماشية وتكبدت المشاريع الصناعية أضرارا فادحة واندلعت النيران في أهم معمل لتكرير النفط بالمملكة ملحقة بها خسائر تجاوزت 300 مليون دولار حيث كان هذا العام الممطر قد سبقته أعوام عديدة من الجفاف الكلي والجزئي [54].

الجفاف: عرفت دول منطقة الصحراء الكبرى موجة من الجفاف في مراحل متعددة باعتبارها منطقة صحراوية صعبة كان أهلكها على الإطلاق موجات الجفاف التي اجتاحت عدد كبير من مناطق دول

---

[53] عبد القادر رزيق المخادمي، الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الغذائية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ، 2005، ص 42.

2 كارل أبو الخير، المرجع السابق، ص ص 41 42.

الصحراء الكبرى بين عامي 1970–1980 خاصة في كل من تشاد، مالي، النيجر، موريتانيا والمغرب مما دفع سكان المنطقة إلى التخلي عن أرزاقهم من ماشية والبحث عن بدائل أخرى[55].

جدول رقم: (4) يوضح دول إفريقيا التي تواجه أزمة طوارئ غذائية بسبب الظروف المناخية القاسية

الدولة	الكارثة المتسببة فيه
تشاد	لجوء ــ إمطار ضعيفة
مالي	جفاف ــ جراد
موريتانيا	جفاف ــ جراد
النيجر	جفاف ــ جراد
السودان	حروب ــ نزوح ــ جفاف

المصدر:عبد القادر رزيق المخادمي، الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الغذائية، المرجع السابق، ص 46.

كما يعد الجفاف من اكبر الأخطار الطبيعية تعقيدا حيث تقدر اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إن ما يزيد عن 40 مليون نسمة في إفريقيا وحدها تأثروا بالجفاف خلال فترة الثمانينات وبتكرار الجفاف طول هذه الفترة منتج عنه أوضاع مأساوية حيث نزحت الملايين من البشر باتجاه المناطق الرطبة ما يزيد من الطين بله فالإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المحدودة جدا التي يمكن لسكان هذه الدول من مواجهة مثل هذه الكوارث الطبيعية التي تنعكس أثارها على الغذاء بشكل مباشر[56].

كما أشار مسؤول بوزارة الزراعة بالمغرب بأن 38 بالمئة من بين خمسة ملايين هكتار مزروعة بالحبوب في حالة متوسط وأصبح المغرب من الدول الرئيسية المستوردة للحبوب في إفريقيا بسبب موجات الجفاف وهذا ما جعل المغرب من الصعب تحقيق الهدف المبدئي للإنتاج الحبوب ويشير مسؤول في الزراعة أن المغرب ستعرف الأسوأ إذا استمر جفاف الطقس[57].

وغير بعيد عن المهددات التصحر والجفاف هناك مهددات أخرى تهدد الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى المتمثلة في:

---

[55] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 33

[56] حسين علي الحسين، رضا عبد الجبار الشمري، المرجع السابق، ص ص 355 360.

57 خلف حسين علي الدليمي، الكوارث الطبيعية و الحد من أثارها، ، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2009، ص 431.

ندرة المياه: ومشكلة ندرة المياه تواجه دول منطقة الصحراء الكبرى خاصة الدول العري منها حيث إن مشكل التي يعانيها الاقتصاد في الوقت الحالي متصلة بالبيئة ومشاكل نقص المياه وتناقص الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وخطر انتشار الأوبئة والفقر المزمن فالصحراء الكبرى تتميز بقلة المطار حيث ليزيد معدلها السنوي عن 5 سنتيمترات ويزداد هذا المعدل قلة في الأجزاء الداخلية فلا يتجاوز في القاهرة 3 سنتيمترات بل وهو دون ذلك في الصحراء الليبية إما في الأجزاء الساحلية فقد يزيد عن 10 سنتيمترات[58].

فمياه الإمطار تعتبر أهم المصادر التي تعتمد عليها الزراعة في دول منطقة الصحراء الكبرى حيث تقل كمية الإمطار وهي متذبذبة من عام إلى أخر مايؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي وإعاقة تحقيق امن غذائي[59].

تعاني موريتانيا من نقص المياه مما أثر على الأمن الغذائي حيث أدى النقص الكبير في هطول الأمطار بموريتانيا إلى حدوث انخفاض جوهري في إنتاج الكتلة الحيوية وغلة المحاصيل وقد قدرت الحكومة الموريتانية نسبة الانخفاض ب 75 بالمئة مما يبعث القلق على الوضع الرعوي[60].

ونشير في الجدول رقم(5) إلى بعض دول الصحراء الكبرى المحرومة من الوصول إلى مصادر المياه:

البلد	نسبة المحرومين من الوصول الى مصادر المياه
تشاد	25
موريتانيا	40
النيجر	58
السودان	30

المصدر: تقرير الأوروبي حول للتنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، 2009، ص 44.

---

58 يحي نبهان، المرجع السابق، ص 146.

59 حسين بحيوش، (واقع و أثار الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر)، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1985، ص 25.

3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى ، مارس 2012، ص 04.
http://www.FAO.org

كما تجدر الإشارة إلى أن المياه تشكل الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى حيث أن كمية المياه المتاحة في دول العربية الواقعة في الصحراء الكبرى تصل إلى 0.48 بالمئة من كميات المتاحة على المستوى العالمي ويستخدم منها حوالي 71 بالمئة فكمية المياه المتاحة أي أن الزراعة تحتل المرتبة الأولى في استهلاك المياه ومصدرها وكذلك بسبب استخدام دول الصحراء الكبرى الزراعة التقليدية التي تستوجب كميات كبيرة من المياه الذي يضيع بسبب الحرارة والتبخر.

كما أن اكتفاء الري كل هذه المشاكل المائية تؤدي إلى انعدام تحقيق أمن غذائي[61]، بالإضافة إلى أن تزايد مشكلة الموارد المائية حدة وخطورة على لأمن الغذائي في دول الصحراء الكبرى بسبب تكرار نوبات الجفاف التي أصبحت من الظواهر الطبيعية المألوفة والانخفاض الحاد في منسوب المياه الجوفية وطغيان مياه البحر المالحة وتلوث لمياه السطحية والجوفية. كما نلاحظ أن التزايد السكاني في دول منطقة الصحراء الكبرى مقابل نذره المياه وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية وهذا ما سنوضحه في الجدول في بعض دول الصحراء الكبرى وخاصة الدول العربية منها :

الجدول رقم (6) عدد السكان ونصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة لبعض دول منطقة الصحراء الكبرى:

الدولة	عدد السكان 1993 ألف نسمة	معدل النمو السكاني 1990-1993	عدد السكان عام 2003 ألف نسمة	عدد السكان عام 2025	نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة		
					1991	1992	1993
الجزائر	27080	8.2	33359	51800	146	126	89
ليبيا	4152	5.3	5963	10800	236	164	352
تونس	490	3.4	585	1200	408	340	325
السودان	13400	4.3	17857	35300	1627	1223	361
مصر	26069	0.2	31784	47500	1162	944	630
المغرب	2240	7.4	2630	5000	3259	2776	638
موريتانيا	13200	3.2	16350	43200	371	300	1460

المصدر: بيان العساف، (انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص116.

1 رانية ثابت الدروبي، (واقع الامن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 1، مجلد 24، 2008 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) تباين معدلات النمو السكاني بين الأقطار دول منطقة الصحراء الكبرى فهي تزيد عن 4 بالمئة في موريتانيا وتتراوح بين 3-4 في ليبي ومابين 2-3 بالمئة في كل من الجزائر وتونس والسودان ومصر والمغرب حيث في ظل هذه الزيادة السكانية الكبيرة قد تستجد أوضاع صعبة تزيد من أعباء دول منطقة الصحراء الكبرى في المستقبل في ميدان الأمن المائي[62].

تجدر الإشارة إلى أن تغيرات البيئة تأثير على حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ذلك أن من أهم الأسباب العميقة لتدهورهما هو عدم التوازن الايكولوجي وتدهور الموارد الطبيعية وذلك لأنه بدون الاستقرار الايكولوجي لا يمكن أن ينعم الناس بالأمن الغذائي والعلاقة بين الإنسان والبيئة تتجلى بوضوح في مجالات اعتماد الإنسان على إمكانية حصوله على الموارد الطبيعية وعندما تصبح هذه الموارد مهددة بسبب التغير البيئي من تصحر وجفاف ونذره المياه يصبح أمن الإنسان مهددة أيضا[63].

المطلب الثاني: معادلة الزيادة في السكان و النقص في الغذاء.

يواجه الأمن الغذائي في دول منطقة الصحراء الكبرى معوقات كثيرة، فبالإضافة إلى المهددات الطبيعية المناخية التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى هناك مهددات بشرية حيث تخص في الوقت الراهن بوزن ثقيل، وذلك لما تخفيه هذه المهددات على الأمن الغذائي فالمهددات البشرية هي المسئولة عن الأوضاع المتردية في دول الصحراء الكبرى.

ونجد من أعظم المهددات البشرية للأمن الغذائي تكمن في الانفجار السكاني حيث لعبت الزيادة السكانية في العالم النامي دورا فعالا في تفاقم الأزمة الغذائية وذلك بسبب الزيادة السكانية أو الانفجار السكاني حيث إن النمو السكاني أدى إلى تدمير الكثير من النظم البيئية الداعمة لقطاع الزراعة وبمعدلات قياسية وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض المستوى المعيشي لمئات الملايين من البشر حيث إن اعلي نسبة في زيادة عدد السكان توجد في الدول النامية وخاصة الدول الإفريقية حيث أصبح نظام دعم الحياة بالفعل في حالة تدهور ويثير مثل هذا النمو السكاني في ظل نظام ايكولوجي محدود.

حيث إن زيادة نسبة السكان بالنسبة للشعوب الفقيرة يشكل خطرا كبيرا على الأمن الغذائي وذلك كلما زاد النسبة المئوية لسكان كلما زاد معدل الاستهلاك الغذائي الإجمالي وقد تصبح هذه القضية ذات

---

1 بيان العساف، المرجع السابق ، ص.116 .

2 عبد العظيم بن صغير، الأمن الإنساني والحرب على البيئة ، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 05، ص92.

أولوية عالية كلما اختل التوازن بين النمو السكاني الذي يدل على زيادة في الاستهلاك[64] كما تعتبر الزيادة السكانية من العوامل المهمة والأساسية التي تؤثر على زيادة الطلب على إنتاج الغذاء ويظهر ذلك بوضوح في كل التجمعات بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تطورها حيث لن الزيادة في عدد السكان تقابلها الزيادة في الطلب على الغذاء[65].

إن مشكلة النمو السكاني تتمثل بالضغط الذي تولده البنية السكانية فتؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء كما تؤدي إلى الازدحام في المدن الذي يدفع بالمدن إلى الاتساع على حساب الأراضي الزراعي[66] .

فقد ظهر على دول منطقة الصحراء الكبرى علامات الإجهاد الديمغرافي كما كان الكفاح من اجل التكامل مع نتائج النمو السكاني السريع الغير منظم قد أجهد كاهلها ذلك أنها غير قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة الناتجة عن نقص الغذاء وسوء التغذية والإمراض والأوبئة والبطالة والفقر وغيرها من المشاكل التي تهدد تحقيق الأمن الغذائي في دول منطقة الصحراء الكبرى.[67]

كما إن الزيادة السكانية لانتصب في انخفاض دخول الفرد فحسب بل في انخفاض نصيب الدخل الإجمالي.[68]

ثم معادلة الغذاء والسكان هذه تتباين بين الدول منطقة الصحراء الكبرى وبين المجتمعات والإفراد فالحصول على الغذاء كما ونوعا حيث يختلف تبعا لتباين حجم الإنفاق ونمط الغذاء ومدى توفير المواد الغذائية ومستوى أسعار وتزيد الشعور بمشكلات الغذاء في دول منطقة الصحراء الكبرى حيث إن الغذاء مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية فالجوع هو سبب ضغط الزيادة السكانية بالإضافة إلى الهياكل الاجتماعية والسياسية الغير متكافئة هو المسئول أيضا على الجوع في دول الصحراء الكبرى.

وما نلاحظ اليوم هو انتشار الجوع وسوء التغذية على نطاق واسع نتيجة الزيادة السكانية فهناك اليوم ما يقارب أكثر من مليون نسمة يعانون من نقص مزمن في الغذاء أي أنهم غير قادرين على الحصول

---

64 فراس عباس البياني، المرجع السابق، ص ص 83، 84.

2 مرزاقة صالح، (تطور اقتصاديات اللحوم الحمراء في الجزائر خلال فترة 1969–1980)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسنطيمة، 1986، ص 161.

66 فايق حسين جاسم الشحيري، البيئة و الأمن الدولي،.http://www.sudanil.article.org/com

4 فراس عباس البياني، المرجع السابق، ص 85.

5 مرزاقة صالح، المرجع السابق، ص161.

على الكمية الكافية من الغذاء بما يلبي احتياجاتهم من الطاقة ويعاني ما يقارب مليون طفل من نقص الغذاء الجاد والإمراض المزمنة الناتجة عن سوء التغذية.[69]

حيث نجد إن متوسط نمو السكان في دول إفريقيا يصل إلى 3.2 % ويرتفع هذا المعدل خاصة في دول منطقة الصحراء الكبرى مما ينتج عنه عجز في تحقيق الأمن الغذائي بسبب تراجع الإنتاج الغذائي إمام الزيادة السكانية وزيادة الأفواه الجائعة، حيث يشكل التزايد السكاني مع الضغط على البيئة وإهدارها وخدم التوزيع العادل لهذه الزيادة في دول منطقة الصحراء الكبرى إلى تفاقم أزمة الجوع في المنطقة[70] في الوقت الحالي تبلغ نسبة النمو الديمغرافي حوالي 3% خاصة لدى سكان المدن التي تكون بطريقة أسرع نظرا لتوفير الظروف المواتية وبالتالي سيكون من الصعب توفيرا لغذاء الكافي لهذه الزيادة السكانية.

من بين المشاكل المترتبة عن النمو الديمغرافي في الدول النامية والتي يكاد يجمع عليها المهتمون بدراسة ظاهرة الانفجار السكاني على إن العالم شهد مجاعات في سبعينيات وثمانينات القرن مات بسببها مئات الملايين من البشر وذلك إن النمو السكاني يفوق الإنتاج الزراعي[71].

ذلك إن المجاعة وسوء التغذية حصلت بسبب زيادة السكانية وكنتيجة حتمية إلى زيادة في الطلب على الغذاء والزيادة في استنزاف المواد الأولية الصناعية مما يترتب عليه ظهور مشكلة المجاعة وعجز الكوكب إن ينتج كمية كافية من الطعام ل 1.2 مليار نسمة حيث إن المجاعة تتفاعل في الدول الفقيرة إي العالم المتخلف وبدأت أهمية المجاعة تتبلور ربما للأسباب السياسية حيث إن المجاعة من المشاكل الأساسية للتخلف وتجعل عملية الإنماء عملية صعب تحقيقها.

وفي هذا السياق نجد إن الدول النامية تشكل 70% من مجموع سكان العالم دخل بعضها في دائرة الدول الجائعة خاصة دول منطقة الصحراء الكبرى التي يشتد فيها التباعد والتنافر بين طرفي المشكلة إذ بينما تعاني الدول انخفاض واضح في حجم إنتاج الغذاء بصفة عامة من معدل الإنتاج المنخفض بالنسبة للحدة الإنتاجية تشهد ثورة ديمغرافية بل المقاييس مع ملاحظة الانخفاض الحاد في معدلات الوفيات وفي نفس الوقت ثبات معدلات المواليد بصفتها المرتفعة والنتيجة التي تترتب على ذلك

---

[69] فراس عباس البيان، المرجع السابق، ص ص 86، 88.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الغذائية، المرجع السابق، ص 44.

3 رشيد الحمد، محمد سعيد صبارني، البيئة و مشكلتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والأدب، الكويت، 1979، ص 115.

انخفاض السعرات الحرارية الضرورية للإفراد معظم دول النامية عن المعدل المطلوب والذي حددته منظمة التغذية والزراعة الفاو بحوالي 2650 سعره حرارية للفرد الواحد.[72]

كما تجدر الإشارة في الجدول رقم (8) إلى متوسط دخل الفرد وعدد السكان خاصة في الدول التي تعاني من الفقر المدقع في دول منطقة الصحراء الكبرى في كلمن تشاد، مالي، النيجر، السودان.

متوسط دخل الفرد وعدد السكان في الدول الفقيرة في إفريقيا عام 1990

الدولة	عدد السكان بالمليون	متوسط الدخل الفردي السنوي بالدولار
تشاد	5.7	190
مالي	9.2	270
النيجر	7.7	290
السودان	25.2	330

المصدر:عبد القادر رزقي المخادمي، المرجع السابق، ص 46.

إن التزايد السكاني من ابرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي كونه يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية فينعكس ذلك بصورة سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة، مما يخلف التزايد السكاني مشاكل خطيرة منها انخفاض مستوى الاجتماعية الأساسية وتدني مستوى المعيشة في الريف بسبب الهجرة إلى المدينة نتيجة لتزايد عدد السكان حيث يجسد خطورة البطالة والفقر بسببها في القطاع الزراعي باعتبارها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل سلبياتها ومضاعفاتها والبطالة تزداد تفاقما مادامت الفرصة للعمل الجديد تقل أو تعجز عن استيعاب الأفواج الكبيرة من الوافدين بين الجدد إلى سوق العمل فضلا عن انخفاض إنتاجية الغذاء.

ومن ثم انخفاض الدخل وتزايد الفقر إلى وصوله إلى حالات فقر مدقع من ثم سوء التغذية ومرة أخرى انخفاض الإنتاجية الغذائية كل هذه الأسباب تهدد تحقيق الأمن الغذائي في دول منطقة الصحراء الكبرى التي تعاني من الزيادة السكانية[73].

---

[72] عبد القادر رزقي المخادمي، الانفجار السكاني في العالم من تحديات العولمة إلى الفجوة الغذائية ،المرجع السابق، ص ص 51، 52.

[73] رانية ثابت الدروبي، المرجع السابق، ص 300.

انظر الملحق رقم (6) حول نسبة السكان.

بالإضافة إلى إن الهجرة من الريف إلى المدن اثر على الزراعة، وذلك من خلال الإضرار التي لحقت بالزراعة والتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، ومما لاشك فيه إن حركات السكان نحو الأقطار النفطية قد تسبب أيضا في نزوح إعداد كبيرة من الزراع والفلاحين من المناطق الزراعية بحثا عن الأجور المغرية فعلى سبيل المثال غادر من مصر نحو 3 ملايين عامل للعمل في الأقطار العربية تحت إغراء الأجور العالية مما يترتب عن ذلك نقص في الأيدي العاملة في القطاع الزراعي.[74] وغير بغيد عن هذا السياق نرى إن أفكار القس الانجليزي "روبرت مالتوس" أخذت تنبعث من جديد بعد مرور عدة قرون على يد المالتسيون الجدد ومنهم العالم البيولوجي الأمريكي "ايربيخ" في كتابه قنبلة السكان الذين ارجعوا النقص في الغذاء وسوء التغذية إلى زيادة معدلات التكاثر السكاني ومذاهب إليه المالتسيون الجدد إن الانفجار السكاني يقف وراء الفجوة الغذائية ماهر إلا محاولة لإخفاء عملية نهب الاستعمار لخيرات والثروات الطبيعية للدول الفقيرة.

و التحدي في تحقيق الأمن الغذائي يكمن في قصور الإنتاج الزراعي عن تلبية الطلب المحلي من جهة و في سوء توزيع السكان في دول منطقة الصحراء الكبرى بالإضافة إلى التوسع الحضاري الكبير الذي ترافقه بالهجرة من الريف إلى المدينة و تزيد نسبة المستهلكين إلى المنتجين و الزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على حساب الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن[75].

المبحث الثاني: المهددات الاقتصادية والسياسية للأمن الغذائي

إن التهديدات الطبيعية والبشرية اثر كبير على تفاقم الأزمة الغذائية في دول منطقة الصحراء الكبرى تذلك إن الظروف المناخية القاسية والتهديدات البشرية تأثير على الأوضاع السياسية والاقتصادية وانعكاسات بارزة على دول منطقة الصحراء الكبرى.

فبالإضافة إلى التهديدات الطبيعية والبشرية على الأمن الغذائي هناك أيضا تهديدات من طبيعة اقتصادية وسياسية تهدد الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى ترجع إلى ضعف الاقتصادي وفشل دول الصحراء الكبرى في تحقيق تنمية اقتصادية وبالإضافة إلى إن معظم دول منطقة الصحراء الكبرى تعاني من هشاشة الدولة كل هذه العوامل تقف عائق وتهدد تحقيق امن غذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى.

---

[74] محمد علي الفرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي و الأزمة الاقتصادية العالمية، مصر، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 1998، ص 53.

[75] أحمد برقاوي، أحمد بهاء شعبان...،المرجع السابق، ص 252.

انظر الملحق رقم (7) حول نقص التغذية.

المطلب الأول: ضعف الاقتصاديات الوطنية وارتفاع في معدلات البطالة.

تعتبر دول منطقة الصحراء الكبرى من بين أفقر بلدان العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن (الحديد، النفط، اليورانيوم) وموارد طبيعية أخرى[76] ضعف الأداء الاقتصادي راجع إلى الأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليون ضحية للازمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية. بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع إذ إن أكثر من 80 بالمائة من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى الفقر إي تحت واحد دولار أمريكي في اليوم وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية لتشاد وهذا ماي نتج عنه حركيان الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيان التوجه نحو الإجرام والعنف.

بالإضافة إلى انتقال الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل: الملا ريا، السل، الايدز بإشكال خطيرة حسب كل الدراسات التي قامت بها منظمة الصحة العالمية.

تأثير دول المنطقة بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب أو البيئة نزوح اللاجئين خاصة من السودان إلى الصومال وهذا ما جعل المنطقة نقطة فاصلة للعبور في كثير من الحالات نحو الشمال وجعل المنطقة سوق مفتوحة للسلاح الخفيف وبيئة خصبة لانتقال الإمراض وذلك لشدة عجز الفعالية الاقتصادية، مع العلم إن معظم دول منطقة الصحراء الكبرى تصنف من بين الدول الأقل نمو في العالم.[77]

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في دول منطقة الصحراء الكبرى هو هشاشة و تدهور اقتصاديات دولها حيث أن معظم دول منطقة الصحراء الكبرى تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا في العالم.

فحسب الإحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2009 فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر بـــ 8.914 مليار دولار وقدر الناتج المحلي للسودان 68.530 مليار دولار، و مالي 8.273 مليار دولار، و النيجر 4.905 مليار دولار، و موريتانيا بـــ 3.201 مليار دولار.

ارتفاع معدلات البطالة:

إن عملية الإصلاح الاقتصادي تقوم على إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية،التجارية وتنفيذ برامج خصصتها،وهذا ما ترتب عنه فقدان عدد كبير من العمال لوظائفهم و طبقا لأحدث البيانات فإن معدل

---

[76] OCDE : profil économique et social da pays sahéliens « olu 6 du sahel l'afrique de Ouest, 2001, p 36.

[77] بوقوف محند، منطق الامننة في ساحل الأزمات، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، ص34.
http://www.studies.org

البطالة في أوائل السبعينات كان 14بالمئةفي مصر إما الجزائر ارتفعت نسبة البطالة ارتفاعا ملحوظا، ومنذ بدء عملية الإصلاح الاقتصادي انتقلت من 12,6 بالمئة سنة 1988 إلى 20,7بالمئة سنة 1991،و 24,3بالمئة سنة 1997،29بالمئة سنة 2000.

اتساع رقعة الفقر:

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1995يمثل الفقراء خلال التسعينات حوالي 30بالمئة أو أكثر من سكان القطاع الحضري أو الريفي في عديد من الدول منها مصر،تونس،الجزائر.

تعتبر عملية التحرير المالي احد أهم نقاط سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تؤدي إلى هبوط في صافي الدخل[78].

بالإضافة أن دول منطقة الصحراء الكبرى تعاني من ديون الخارجية كبيرة خاصة في كل من مالي و النيجر و موريتانيا و السودان فحسب إحصائيات 2009 للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث كل من مجموعة البنك الإفريقي للتنمية و الإتحاد الإفريقي و اللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم الديون الخارجية لتشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار، و النيجر 795 مليون دولار، موريتانيا 2124 مليون دولار، و السودان قدر حجم المديونية الخارجية له 3436 مليون دولار.

وبعد ضعف الأداء الاقتصادي و الفساد المنتشر في الأجهزة الاقتصادية في دول منطقة الصحراء الكبرى مما أدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي التي تعتمد عليه بقوة في اقتصادياتها و هذا ما أدى إلى انتشار الفقر في دول منطقة الصحراء الكبرى و جعلها أقل دول العالم نموا بل أن دول النيجر تعتبر تحت خط الفقر.[79]

لقد تعرضت دول الإفريقية و خاصة دول منطقة الصحراء الكبرى إلى سيناريو استعمار محكم أسهم في ربط اقتصاديات دول منطقة الصحراء الكبرى بالغرب الذي استخدم كوسيلة لنهب خيرات و ثروات المنطقة من خلال فرض التقسيم الاستعمار الدولي للعمل بإجبار الدول الصحراء الكبرى على زراعة المحاصيل التصديرية من خلال تطبيق نظام ضريبي صارم من قبل سلطات الانتداب و إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل النقدية مثل القطن و التبغ و البن و القمح ليس بهدف تلبية الطلب

---

1 دلال بحر،(الفقر و العولمة)،مجلة الدراسات الإستراتيجية،العدد8،مركز البصيرة،الجزائر2006،ص ص122،123.

79 أسماء رسولي، (مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2001، ص 91.

انظر الملحق رقم (8) حول نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر.

المحلي و إنما من أجل تصديرها إلى الدول الاستعمارية و بذلك تم تدمير المحاصيل التقليدية التي تشكل المصدر الأساسي لقوت الناس.

إن الاسترداد المتنامي للمواد الغذائية يمثل عبئا ثقيلا على موازين مدفوعات دول منطقة الصحراء الكبرى ويستنزف احتياطاتها النقدية الشحيحة أصلا باستثناء الدول النفطية

كما تجدر الإشارة إلى إن التبعية التي تعاني منها دول منطقة الصحراء الكبرى تعمق تخلفها الاقتصادي الذي يولد نقص المواد الغذائية وهذا النقص يعمق التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية مما يؤدي بها إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي.

لقد خلق الاستعمار قنابل موقوتة في صورة تخلف وتجزئة وتبعية اقتصادية حيث تسعى الدول الأجنبية اليوم إلى تعميق التبعية الاقتصادية من خلال تحويل الأسواق إلى سوق استهلاكية واسعة ليس فقط للمنتجات الصناعية إنما للمنتجات الغذائية فعمدت إلى تشويه البني الاقتصادية والهياكل الإنتاجية وعلى رأسها القطاع الزراعي وذلك إن دول الأجنبية تطالب برفع القيود الجمركية من خلال المنظمة العالمية للتجارة عن وارداتها الزراعية للدول النامية[80].

يتميز اقتصاد دول منطقة الصحراء الكبرى بأنظمة مصرفية وطنية صغيرة وأسواق للأسهم ضعيفة ومحدودة أو معدومة حيث إن المستثمرين الأجانب ليستثمرون إلا عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط.

تشترط دول منطقة الصحراء الكبرى في خصائص عديدة في الوضع الاقتصادي فمعصمها يعاني من الهشاشة الاقتصادية ومشاكاة هيكلية خطيرة وضعف مؤسساتها حيث تفتقر إلى أفاق بعيدة المدى لاختياراتها وتسبب الاحتياجات العاجلة خاصة الغذائية في إفساد الأهداف الطويلة المدى.

فالضعف الاقتصادي للدول الصحراء الكبرى يبدأ من جراء الصراعات في المنطقة وصولا إلى التأكد التدريجي للاقتصاد هذه الدولة، وتعطيل النشاط الاقتصادي وتحويل النفقات العامة من الرعاية والصحة إلى الجيش كما إن الصراعات في المنطقة تزيد من معدل البطالة مما يزيد من احتمال وقوع الجريمة والميل إلى التطرف وبعد انتهاء الصراع قد تتحول الأقاليم بأكملها إلى مناطق زراعة المحذرات كما تجدر الإشارة إلى إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مثلا أدى ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض القدرة على تحقيق الاستهلاك على مستوى الأسرة بسبب ارتفاع نفقات الأغذية يؤدي إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وارتفاع درجة الاعتماد على الواردات الغذائية وجود بعض

80أحمد برقاوي، أحمد بهاء شعبان...،المرجع السابق، ص ص 257، 258.
انظر الملحق رقم (9) حول هشاشة الاقتصاد (تركيز الصادرات)

القيود الخاصة بالاقتصاد الكلي في انخفاض المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية وضغوط سلبية على أسعار الصرف[81].

بالإضافة إلى إن إحجام الواردات في الصحراء الكبرى أخذت تزداد خاصة في دول جنوب الصحراء الكبرى كما إن الارتفاع أسعار المواد الغذائية وهبوط الاقتصاد أدى إلى هبوط إحجام الواردات سنة 2008 وركود اقتصادي في سنتي 2009-2010 وإثناء العقد الأخير زاد صافي الواردات الغذائية لدول منطقة الصحراء الكبرى خاصة دول تشاد، مالي، النيجر، وموريتانيا بنسبة تجاوزت 60 % مما يعني اتساع نطاق عجز التجارة بالمواد الغذائية الذي عانى منه إقليم على امتداد العقود العديدة الماضية وذلك بعدما فاق النمو السكاني النمو الاقتصادي و النمو الزراعي[82].

كما يشير تقرير صادر عن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة إن دول منطقة الصحراء الكبرى وخاصة جنوبها تعاني من انعدام الأمن الغذائي وانعدام التغذية[83].

ونميز إلى المؤشرات الأمن الغذائي لبعض الدول الخاصة بمنطقة الصحراء الكبرى التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية وما يترتب عنها من سوء التغذية ونقص الغذاء

الجدول رقم (9)

مؤشرات الأمن الغذائي لدول الصحراء الكبرى

البلد	انتشار نقص التغذية	توفير الغذاء كيلو سعر	مؤشر النتاج الغذائي

81 تقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، 2009، ص ص 37، 50.

82 منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية و الزراعة روما، 2011، ص 74
http://www.Fao.org

83 عبد الجليل زيد، أزمة الغذاء و ظروف العمل الإنساني، مجلة الأهرام، 3 أوت 2012، ص 6.

	النسبة المئوية	حراري شخص	
تشاد	39	1980	101
موريتانيا	8	2790	98
النيجر	29	2140	97
السودان	21	2290	100

المصدر: تقرير أوروبي حول التنمية، 2009، ص 21.

نرى إن معظم دول منطقة الصحراء الكبرى ذات تنمية اقتصادية هشة حيث اتجهت إلى بناء مشاريع إقليمية غير متكاملة بعيدا عن منظور قومي ولهذا أخفقت في تحقيق الأهداف المعلقة عليها في تحقيق الأمن الغذائي ذلك إن الموارد الطبيعية المتاحة والطاقة البشرية موزعة توزيعا متفاوتا ومشتتا ليقوى على إحراز معدلات عالية التنمية وفي ظل التنمية القطرية لئيمكن للاستثمارات إن تحقق الجدوى الاقتصادية كونها تتوفر على أفكار التي تفتقر إلى الأراضي الزراعية وتنخفض في الأقطار التي تملك كل الموارد الزراعية الطبيعية أو الأيدي العاملة.

وما تعانيه دول الصحراء الكبرى الدول الفقيرة من فجوة غذائية دليل على فشل في التعبير عن نفسها وعن قدرته في تغيير الواقع الاقتصادي حيث إن دول الصحراء الكبرى نظرتها قاصرة وضيقة لمشاريع التنمية حيث تنظر إليها من زاوية الربح[84].

إن الأزمة الغذائية التي تهدد القارة الإفريقية وخاصة دول الصحراء الكبرى ناتجة أساسا عن نقص الاستثمارات في القطاع الزراعي زيادة عن التعرض لظروف مناخية المتطرفة مما يزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي عجزا وذلك إن الجانب الأكبر من الزراعة في إفريقيا يجري في ظروف الزراعة والانخفاض الشديد لمستويات الري بجعلها شديدة التعرض إلى التقلبات الناخسة الشديدة كما إن نقص المياه في القارة يشكل تهديدا واضحا على النتاج الزراعي ذلك إن إفريقيا لم تستطع تكييف إنتاجها الزراعي عن طريق الري وتحسين إدارة المياه[85].

ويشير هذا الجدول إلى ماتعنيه الاقتصاد في دول منطقة الصحراء الكبرى من ديون خارجية ونصيب قطاعات اقتصادية للناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج الحلي.

الجدول رقم (10)

84 أحمد برقاوي، أحمد بهاء شعبان...، ،المرجع السابق، ص 259.

85 التحدي الخاص بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، www.fao.org

الاقتصاد الكلي لبعض دول منطقة الصحراء الكبرى

البلد	الديون الخارجية من الناتج المحلي	الاحتياطات الأشهر من الواردات	التكوين القطاعي للناتج المحلي				نصيب الفرد من الناتج المحلي
			الزراعة	الصناعة	الصناعات التحويلية	الخدمات	
تشاد	12.00	3.8	20.5	54.8	3.5	24.7	410
موريتانيا			13.1	47.8		39.1	
النيجر	16	5.5	41	17.0		43.0	190
السودان			32.3	28.5	6.2	39.2	

المصدر: تقرير الأوروبي حول التنمية، المرجع السابق، ص41.

المطلب الثاني : هشاشة الدولة و كثرة النزاعات الاثنية.

تلعب التهديدات السياسية في تحقيق الأمن الغذائي لدول منطقة الصحراء الكبرى وذلك لما تعانيه من فقدان الوعي الوطني (حساب الانتماء للقبيلة والعشيرة والخطأ في تحديد أولويات الدولة، بالإضافة إلى الصراعات التي تشهدها المنطقة مما يؤدي بها إلى الزيادة في الإنفاق على التسلح على حساب التنمية.

طبيعة المجتمع في دول الصحراء الكبرى :

إن ما يميز المجتمع في الصحراء الكبرى هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس الاجتماعي، ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة حتى يبين دول الأقاليم حيث ساهم الاستعمار فيها بشكل كبير.

فمجمل الدول المشكلة لصحراء الكبرى تعرف تعدد للعرقيات داخلها فنجد في مالي البامبارا والسونغاى والبولس، الكانوري، الطوارق والعرب. أما في تشاد نجد العرب السودانيون 30 بالمئة .الباقيري، الكريش، التيدا، ماماكيت تاما، موبو، كانوري هاوس، العرب. وفي السودان العرب المسلمون في الشمال والبانتو المسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب.

كل هذا التعدد العرقي الأثني من حيث اللغة والدين والمعتقدات كل هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا[86]، قبليا وعرقيا مما جعل مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج عنه أزمات داخل دول الصحراء الكبرى مثل: أزمة دارفور في السودان وأزمة الطوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الاثنية وحتى القبلية في التشاد[87].

بالإضافة الى الثورات الشعبية الحديثة في كل من تونس و ليبيا و مصر.

طبيعة الدولة في الصحراء الكبرى :

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة جديدة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفي ضمانات المساواة للجميع. هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود الانثربولوجية للمجتمعات المحلية فجعل المجموعات العرفية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الصحراء الكبرى.

كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا.

حيث نجد أن فش لدول منطقة الصحراء الكبرى يظهر من خلا الاقتصاديات المتدهورة خاصة في ميدان الزراعي نجد أن الموارد الزراعية غير مستقرة في معظم دول الصحراء الكبرى نتيجة الظروف المناخية الصعبة حيث كثيرا ما تجتاح موجات جفاف رهيبة دول المنطقة وكذلك الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر لفقدان الأمل مما يهيئ أرضية خصبة للتمرد والتطرف ومن ثمة العسكرة وهو ما يشكل أرضية غير متوازنة للاستثمار الأجنبي في دول الصحراء الكبرى[88].

هذه الأوضاع عززت القطعية بين النظم السياسية والشعوب ناهيك عن العوامل الاجتماعية المتمثلة في عدم التكامل الوطني ومشكلة الأقليات وزيادة نسبة التفاوت بين فئات الشعب ومشكلة وجود ثقافتين فضلا عن عوامل النفسية التي ولدت الإحباط لدى الكثير من الشباب وبالتالي اللجوء إلى ممارسات

---

1 أسماء رسولي، المرجع السابق، ص ص80، 81.

2 محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، مركز الإعلام الأمني، جامعة أسيوط، ص 13.

88 أسماء رسول، المرجع السابق ص 82.

تعمق من عدم الاستقرار متمثلة في العنف والإرهاب ضد السلطة طالما أنه لا تحقق له أماله ومصالحه.

إن عدم الاستقرار السياسي يأخذ أشكال عديدة ومختلفة فمن الانقلابات العسكرية والدور غير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية إلى الحروب الأهلية وحركات التمرد و الانفصال والصراعات الحزبية الطائفية وكل أشكال العنف السياسي فكل هذه الأشكال تعكس حالة عدم الاستقرار في المؤسسات الدستورية إضافة إلى أنها تجسد استخدام العنف السياسي كوسيلة لحل الصراعات المختلفة وضعف دور المؤسسات الشرعية.

وذلك أن دول إفريقيا خاصة دول الصحراء الكبرى تعاني من مشاكل مهمة متمثلة في تفكك الوحدة الوطنية أي اللاتماثل في الآراء السياسية لدى قطاعات الشعب المختلفة وصهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية. والآثار السلبية للوحدة الوطنية من جراء المشاكل الأثنية، التفاوت الثقافي و الاجتماعي ومشاكل الانتماءات الطائفية والقبلية، العقبات الجغرافية والإقليمية الأنظمة دول الصحراء الكبرى تتميز بفقدان شرعيتها أمام مواطنيها وذلك لضعف الممارسة الديمقراطية وانحرافا ت المتزايدة لحقوق الإنسان لتصاعد أعمال العنف[89].

تقع دول منطقة الصحراء الكبرى في مناخ من عدم الاستقرار الإقليمي وذلك أ ما يتميز شعب منطقة الصحراء الكبرى منطق انقسامي يتمحور حور طغيان الولاء للقبلية والعشيرة والطائفية في حين أن الحكم الديمقراطي يتناسب مع منطق الدولة لأن هذه الأقليات ستؤسس لمنطق صراعي داخل الدولة من جهة ومن جهة أخرى تقوية نزعة التسلط[90].

إن دور الدولة حاسم في تشكيل المرونة الاجتماعية والاقتصادية والقدرات البشرية وكذلك الرفاهية يتجلى في النتائج التنموية الضعيفة للبلدان التي توصف بأنها هشة بسبب فشل مؤسساتها وتتباين الآليات التي تؤدي إلى نتائج تنموية هزيلة والى علاقات الحكومات وتتجلى هشاشة الدولة في الأداء الضعيف للدولة والى علاقات الحكومات وتتجلى هشاشة الدولة في الأداء الضعيف للدولة وعدم الاستقرار الناتج عن عدم الشعور بالمواطنة إلى بسط السيطرة على أرض الواقع.

هشاشة دول منطقة الصحراء الكبرى سبب أساسي في انعدام الأمن الغذائي :

---

1 علي سلمان صايل، الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي في عالم الجنوب، مجلة السياسة والدولية، ص ص 41، 42.

2 حسين بلخيران، البنية التوازنية كمعوق للتحول الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات،2010، ص 13.

وذلك من خلال :

عجز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها: يزيد احتمال حدوث أزمة غذائية وذلك أنه قد يؤدي عدم توفير الخدمات الأساسية إلى انعدام الأمن الغذائي وذلك أن مؤسسات الدولة الهشة أقل قدرة على وضع آليات تستطيع أن تدعم وصول الغذاء للفقراء، أو إن تحمي مواطنيها سوء المستهلكين أو المنجين من تقلبات أسعار المواد الغذائية في العالم أو من متغيرات أخرى مصدر الحصص الغذائية أو حجم مثل انعدام الأمن الغذائي.

فشل السلطة: عندما تفشل سلطة الدولة في تحقيق الأهداف المرجوة منها تؤدي إلى عوائق أمام نظم توزيع الغذاء وعدم القدرة على حماية الأصول الإنتاجية للناتج الزراعي وتوزيعه إلى خلق أزمات غذائية وحالات طوارئ إنسانية.

غياب الشرعية: في كثير من دول الصحراء الكبرى خاصة دول جنوب الصحراء الكبرى التي تعاني من هشاشة الدولة لا تعمر الشرعية فيها طويلا حتى عندما تكون الحكومة قد انتخبت من خلال عملية انتخابية حرة نزيهة ذلك أن القدرات الحكومية نعجز استيعاب الاحتياجات العامة في الغالب تقتصر سيطرة الحكومة على أجزاء من البلاد ولا تمتد إلى مرتكبي أعمال العنف.

إن تنفيذ الحماية الاجتماعية لا يتعلق فقط بقدرة الدولة على تنفيذها إنما يتعلق برغبتها في ذلك وإمكانية وضعها موضع المساءلة ويمكن لبعض السمات التقليدية لمؤسسات الدولة غير الشرعية مثل عدم وجود أشكال فعالة من الديمقراطية واضطهاد المعارضين أو مجموعة من السكان والدور البارز للقوات العسكرية في الحكومة والسيطرة على وسائل الإعلام أن تهدد الأمن الغذائي لمجموعة كبيرة من السكان، إن الصحافة الحرة مثلا تشكل أهمية بالغة لنشر معلومات عن الأزمات الغذائية ومحاسبة الحكومة مع توفير الحماية وضمان الحصص الغذائية للمواطنين. كما نرى هشاشة دول منطقة الصحراء الكبرى ترتبط ارتباطا وثيقا بانعدام الأمن الغذائي[91].

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الأنظمة السياسية التي تشكلت بعد الاستقلال في دول الصحراء الكبرى فشلت خاصة في دولتي مالي والنيجر حيث فشلت في تحقيق الاندماج السياسي للطوارق وفق منطق الرضا والاقتناع بالانتماء لهذه الدولة وذلك نجد هذه الدول تعاني من أزمات سياسية مثل أزمة الهوية أزمة الشرعية، أزمة العدالة التوزيعية ، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة السياسية.

---

91 تقرير الأوربي حول التنمية، المرجع السابق، ص ص 24، 25.

هذا بالإضافة إلى طغيان الدولة البوليسية غير المراقبة في صلاحياتها وغير المحترمة لحقوق مواطنيها وبناء على ذلك تم تكريس الانقلابات العسكرية كآلية للتداول على السلطة[92].

وذلك نتيجة لعدم استتباب الاستقرار في دول منطقة الصحراء الكبرى أصبحت ظاهر الانقلابات العسكرية تضم بعض دول الصحراء الكبرى مثل الانقلاب في مالي 1986 والانقلاب في السودان.

بالإضافة إلى تلاشي السلطة المركزية والمعارضة وانطواء الأفراد على مستوى العائلة والقبلية حيث أصبحت هاتين المؤسستين المصدر الرئيسي للسلطة كما أصبحت القبلية هي الإطار الرئيسي للممارسة النشاط السياسي ولعب دور المعارضة ضد كل أشكال الاستغلال الداخلي والخارجي. حيث أن عوضا عن تحقيق الديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي فدول منطقة الصحراء الكبرى مازال يميزها استبداد الأنظمة الحاكمة بالإضافة إلى تدهور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضا الأوضاع الأمنية التي تجسدها بروز حركات عرقية أصبحت تهدد الوحدة الوطنية. فالأنظمة السياسية في إفريقيا في دول منطقة الصحراء الكبرى مهما كان نوع الحكم الذي تبنته كنموذج سياسي لم يتوفر على عامل الإرادة السياسية لتجسيد أركان الدولة القومية بمفهومها ومقوماتها.

وذلك أن الجماعات العرقية تساهم في تدهور الأمن الغذائي والوحدة الوطنية ويظهر ذلك من خلال الحروب التي تخوضها الحركات العرقية المسلحة من أجل تحقيق أهدافها[93].

إن ضعف النخبة السياسية في أغلب دول منطقة الصحراء الكبرى بسبب القمع السياسي وغياب الممارسة الديمقراطية وآليات إفساد النخبة السياسية والاعتماد على عناصر غير مسيسة، بالإضافة إلى تآكل الروابط السياسية بين المواطنين، تلك الروابط القائمة على المواطنة ليحل محلها الروابط المستندة لتبريرات تهدد وحدة الوطن حالات السودان، الجزائر، المغرب، مما يعزز حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة[94].

الأمن القومي: يعني سيادة الأمن على أرضها وثرواتها وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد أي تهديد خارجي، إن ارتباط الأمن بالصفة القومية يحيل إلى ضرورة وجود الأمة الدولة الواعية لسيادتها.

92نبيل بويبية، المرجع السابق، ص 39.

2 جميلة سي قدير، (دولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا، دراسة حالة السودان)، مذكرة ماجستير في علوم سياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص ص 20، 29.

94 أحمد البرقاوي، أحمد بهاء شعبان...، المرجع السابق، ص 45.

كما أن من مظاهر غياب الأمن القومي تكمن في غياب السيادة أو القدرة على تحقيق استمرار سيادة الأمة. كما إن الأمن الداخلي مظهر من مظاهر الأمن القومي حيث أن الأمن القومي يحيط بكل جوانب الأمة السياسية والاقتصادية والثقافية وهذا يعني أن التنمية هدف من أهداف أية أمة هو شكل من أشكال تحقيق الأمن القومي حيث أنه من الصعب عزل مفهوم الأمن القومي عن سبل تحقيقه أو الحفاظ عليه.

كما نجد أن مفهوم القوة ليس واقفا على القوة العسكرية فحسب بل إلى القوة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية.

يرى أن دول منطقة الصحراء الكبرى تعاني من التبعية وهذا ما يؤدي إلى غياب الأمن القومي بالإضافة إلى نزاع الحدود الذي قد يكون بسبب التنازع حول الموارد الطبيعية مثل: الماء وغير ذلك من الموارد.بالإضافة إلى النزاعات والصراعات داخل الدولة الوحدة كما هو الحال في دول منطقة الصحراء الكبرى وهذا ما يهدد الأمن القومي مثل أزمة دارفور وأزمة تشاد بحيث تطالب هذه المجموعات بالانفصال عن الدولة وهذا ما يهدد أمنها القومي ويؤدي إلى عدم استقرار البلاد. كما أن الأمن القومي في دل منطقة الصحراء الكبرى هش بسبب ضعف الروابط بين دول المنطقة. وهذا ونجد من مكونات الأمن القومي الأمن الغذائي الذي يعاني من نقص كبير في دول منطقة الصحراء الكبرى فالأمن القومي تأثر على حالة الغذائية حيث تحول من مشكلة تجارية ترهق ميزان التجارة الخارجية إلى مشكلة أمنية وسياسية تنتقض من حرية القرار السياسي والاقتصادي المستقل[95].

كما تجدر الإشارة إلى أن دول الصحراء الكبرى تقوم بوضع ميزانية ضخمة أي زيادة النفقات العسكرية مقارنة بما تنفقه على مجال التنموي وهذا ما يؤدي إلى فشل هذه الدول في تحقيق التنمية واتساع دائرة الفقر والبطالة وظهور فجوة الغذائية وظهور دول تحت خط فقر ودول أخرى تعاني من انعدام تحقيق الأمن الغذائي ، كما نجد أن دول الصحراء الكبرى تخصص نفقات التسلح المرتفعة وذلك راجع إلى ما تعانيه المنطقة من نزاعات وصراعات عرقية وطائفية. حيث أن منطقة الصحراء الكبرى تعتبر بمثابة السوق الكبيرة للأسلحة الخفية التي تستخدم بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية وتستعملها القبائل الرحل لحماية قطعانهم وماشيتهم من قطاع الطرق هذه الأسلحة تنتقل بسهولة بين دول الصحراء الكبرى.

---

1 أحمد البرقاوي، أحمد بهاء شعبان...، المرجع السابق، ص ص 73، 80.

انظر الملحق رقم (10) حول حالة اللااستقرار في الصحراء الكبرى.

حيث نجد، دول منطقة الصحراء الكبرى تخصص نفقات عالية وتسعى للامتلاك أحدث الأسلحة في مقابل تعاني من الجوع والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، والجدول التالي يبين قيمة النفقات العسكرية التي تنفقها دول الصحراء الكبرى.

الجدول رقم (11) النفقات العسكرية لدول منطقة الصحراء الكبرى :

البلد	قيمة النفقات العسكرية بالدولار	النسبة
الجزائر	2.994.000.000	2005
مصر	2.440.000.000	2003
المغرب	2.306.000.000	2005
ليبيا	1.300.000.000	2007
السودان	587.000.000	2004
تونس	356.000.000	NA
مالي	106.300.000	2005
تشاد	68.950.000	2005
النيجر	44.640.000	2005
موريتانيا	19.320.000	2005

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية 2008، ص375 .

فشلت دول الصحراء الكبرى في أن تقييم علاقات بين عناصرها على أساس المواطنة وليس العقيدة أو الدين أو العرق مما أضعف الدولة الوطنية أنما اختره في كثير من الأحيان روابط تسببت في تهميش مجموعات عديدة داخل الدولة مما أفقدها الانتماء ووصل الأمر إلى درجة رفع السلاح ضد دولة المركزية وهذا مقتل لدولة حيث يكون هدف الجماعة المنقسمة إضعاف الدولة وضرب الأسس التي تمكنها من استخدام العنف الشرعي.

فشل الدولة يكون بسبب القيود الاقتصادية مع غياب وتراجع قدرة الدولة على تزويد مواطنيها بكميات كافة من المواد الغذائية الأساسية بسبب ضعف شبكت البنية التحتية والموارد الطبيعية

المتدهورة بالإضافة إلى تدني خدمات المدارس والمستشفيات وتدني مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد.

والدول الفاشلة يضل الأمن القومي فيها منتهكا ومخترقا وذلك طالما أن هذه الدول توظف وسائل القمع للشعب وحرمانه من حقوقه كإنسان في التعبير والتفكير. والدولة الفاشلة حسب"روبرت روتبرغ" أنها تقدم كميات قليلة من السلع الأساسية التي توجه لقلة من المجتمع هذه الدولة تفقد دورها بشك تدريجي ويعمل أسياد الحرب والفواعل الغير الحكومية على تعبئة المجموعات وإشعال نار الحرب ويظهر على الدولة الفاشلة تدهور النية التحتية ونقص إمدادات المياه وتدهور وسائل التربوية والطبية ترجع نسبة المتعلمين وتزايد نسبة الوفيات لدى الأطفال ، انتشار الأوبئة والأمراض وتوسع دائرة الفقر وتدني مستوى الناتج المحلي بالنسبة للفرد تقلص نسبة النمو مع ارتفاع نسبة التضخم وندرة المواد الغذائية وانتشار المجاعة.

ذلك أن الدولة الفاشلة غير قادرة على السيطرة على كافة أقاليمها مع زيادة ظاهرة التسلح لدى المتحاربين حيث أن الدولة الفاشلة تعرف بانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والديني والاثنى. وذلك بجلب مشكلات مثل قضية اللاجئين وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من المشاكل التي تعيق تحقيق التنمية في دول الصحراء الكبرى[96].

كما تعتبر الصراعات والانهيارات الاقتصادية السبب وراء أكثر من ثلث حالات الطوارئ الغذائية بين عامي 1995 و2003.كما تعتبر الحروب الأهلية وحالات اللجوء والنزوح الداخلي السبب الرئيسي لأكثر من نصف حالات الأزمات الغذائية في دول الصحراء الكبرى وذلك أن هذه الصراعات تؤدي إلى تخفيض الإنتاج الزراعي وتزايد قيمتها على أكثر من 120 مليار دولار في أواخر القرن العشرين وتراجع الإنتاج الزراعي.

كما أنا مشاكل الإنتاج الزراعي في البلدان التي تعاني من اضطرابات اجتماعية أو صراعات يمكن أن تزيد من حاجة استيراد الغذاء أو تدفع بأسعار الغذاء إلى الارتفاع وحالات التمرد وانهيار الحكومات والصراع التي تشهدها دول الصحراء الكبرى أدت إلى أزمات غذائية[97].

---

1 عبد الوهاب عمروش، (التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال (2005/1992))، مذكرة ماجستير في علوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص50.

97 تقرير الأوربي للتنمية، المرجع السابق، ص68.

فالمهددات السياسية لها تأثير كبير على حالة الغذائية لدول الصحراء الكبرى من فقدان الوعي الوطني والخطأ في تحديد أولويات الدولة والانتماء للقبلية والعشيرة وغياب فلسفة المواطنة في هذه الدول.

والجدير بالذكر أن مسألة الخاصة بأزمة الغذاء في بعض الدول تعود إلى كيفية تخصص الدخل القومي فبرامج الغذاء تخصص لها نسبة أقل مما يخصص لزيادة القوة العسكرية.

ولاشك أن نظرة إلى مواطن الدول النامية خاصة دول الصحراء الكبرى التي تعيش في صراعات مسلحة توضح حجم معاناة الشعوب وكذا الحرص على تنمية السلاح على حساب توفير الغذاء للمواطنين[98].

خلاصة الفصل :

تعد إشكالية الأمن الغذائي في دول منطقة الصحراء الكبرى من أخطر المعضلات التي تواجه المنطقة كونها ذات ارتباط وثيق بحياة الملايين من الناس ولما يعانيه من نقص الغذاء وسوء التغذية والمجاعة .

98 محمد أحمد علي العدوي، المرجع السابق، ص ص13.

لا شك أن هناك مهددات وعوامل متعددة تؤثر على الوضع الغذائي في دول منطقة الصحراء الكبرى في الوقت الراهن والتي تساهم في تفاقم أزمة الأمن الغذائي .ومن بين هذه المهددات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي مهددات طبيعية المتمثلة في المتغيرات المناخية من تصحر وجفاف وشح الموارد المائية والنقص الكبير في الموارد المائية التي تهدد الأمن الغذائي وذلك أن الزراعة في دول منطقة الصحراء الكبرى تعتمد بصورة كبيرة على المياه بالإضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية .

كما نجد هناك مهددات بشرية تقف عائق أمام تحقيق الأمن الغذائي المتمثلة في الزيادة السريعة للسكان وعدم قدرة دول الصحراء الكبرى توفير الغذاء الكافي لعدد السكان المتزايد بالإضافة إلى ضعف وهشاشة اقتصاد دول منطقة الصحراء الكبرى عبر قادر على تلبية احتياجات السكان و تدني إنتاجية العمل الزراعي مع الطلب المحلي و انخفاض المر دودية وضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي هذا من جهة ومن جهة أخرى تتزامن الأزمنة الغذائية مع تفجير بؤر الصراع وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول الصحراء الكبرى الأقل نمو مثل :مالي، تشاد، ليبيا، تونس، وتداعيات ذلك انتشار الفقر و المجاعة و المرض و البطالة.

كما أن الأمن الغذائي بوصفه أحد المكونات الأمن القومي لدول الصحراء الكبرى أضعفه وهدده بالخطر وتحول من مشكلة تجارية ترهق ميزان التجارة الخارجية إلى مشكلة أمنية سياسية تنقص من حرية القرار الاقتصادي و السياسي لدول الصحراء الكبرى.

كل هذه المهددات أدت إلى تفاقم أزمة الغذاء وصعبت من مهمة دول المنطقة على وضع آليات لتحقيق الأمن الغذائي.